الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

التنظيم الإداري والمالي للثورة الجزائرية 1954-1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- خلافه آية
- شيحاوي خولة

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د. عبد المالك سلاطنية

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة	الجامعة
شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	8ماي1945 قالمة
عبد المالك سلاطنية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	8ماي1945 قالمة
حواس غربي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	8ماي1945 قالمة

السنة الجامعية 2018 /2019

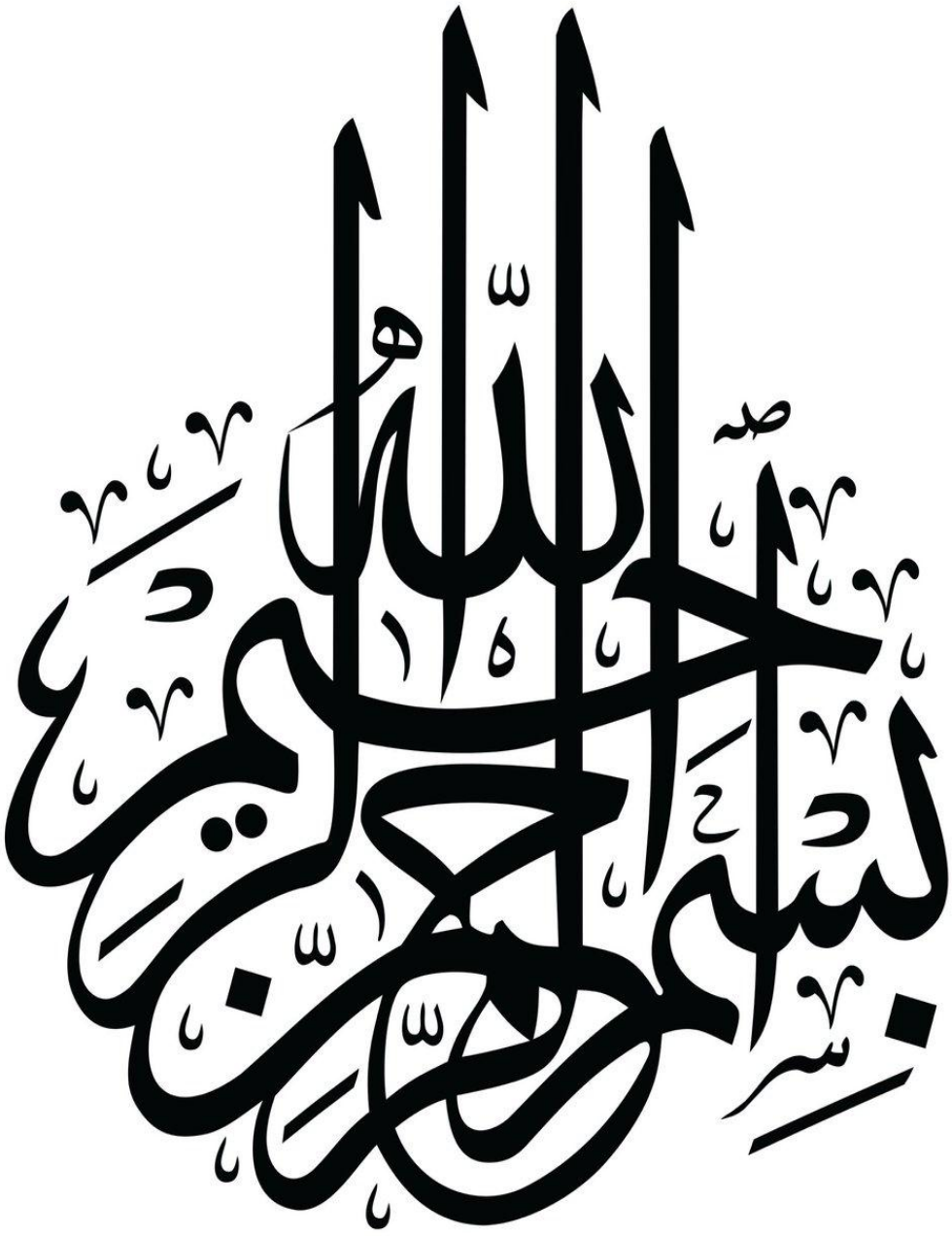
بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وعرفـــــان

بدايةً الحمد لله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه الحمد

لله الذى أعاننا فى هذا العمل المتواضع

وبعده أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان الى أستاذى

المشرف سلاطنية عبد المالك الذى وجهنا، ولم

يبخل علينا يوما بنصائحه وتوجيهاته فلنا الشرف أن

يكون مشرفا لهذا العمل المتواضع.

كما نشكر اللجنة المناقشة لبحثنا

مقدمة

مقدمة

دلعت ثورة أول نوفمبر 1954، في ظل أوضاع جد صعبة قد شهدتها الجزائر، تعرض خلالها الشعب الجزائري إلى كل أنواع الظلم والقهر، وفي وقت وصلت فيه التيارات السياسية إلى طريق مسدود، مما دفع إلى تعجيل تفجيرها. إن النظام الذي ارتكزت عليه الثورة الجزائرية كان يحمل بذور نجاحها منذ بدايتها الأولى رغم فارق العدة و العتاد بين الجيش الجزائري و الجيش الفرنسي، ومما لا شك فيه أن أي ثورة تحتاج إلى تنظيم إداري لضبط مسارها بهدف الوصول إلى الإستقلال. فكل ثورة في حاجة ماسة إلى موارد مالية ومادية، قصد تغطية حاجياتها وضمان إستمراريتها. ولأن الوقت قبيل الثورة لم يكن ليسمح بإعداد تنظيم محكم للثورة يشمل الجوانب الإدرية و المالية نظرا للمشاكل الكبيرة التي عصفت بحزب الشعب، لذلك إنطلقت دون تنظيم كبير ماعدا تقسيم الجزائر إلى مناطق، وتعيين قادة عليها ومنسق بينهم وتركوا أمر التقييم والتنظيم إلى مؤتمر جامع بعد ثلاثة أشهر، و نظرا لعدم توفر الظروف الملائمة لذلك المؤتمر بسبب إستشهاد بعض القادة و أسر آخرين و حصار الأوراس وغيرها من الأسباب، أجل ذلك إلى غاية 20 أوت 1956 أي "مؤتمر الصومام"، الذي هيكل الثورة ونظمها و وضع لها مؤسسات

مختلفة.

أهمية الموضوع:

إن للنظام المالي والإداري للثورة ، أهمية جد بالغة فمن خلاله يمكننا الإطلاع على التنظيمات التي وضعها قادة الثورة ، ومدى نجاعتها في تأطير الثورة. وكذلك معرفة مصادر الموارد المالية للثورة.

أسباب إختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهاذا الموضوع كان نتيجة لعدة أسباب، يمكن حصرها في مايلي:

-رغبتنا الشخصية في خوض المواضيع الخاصة بالثورة الجزائرية.
-رغبتنا في المساهمة في كتابة التاريخ الوطني.
-الوقوف على الجوانب الإدارية والمالية للثورة الجزائرية.
-التطرق إلى مؤسسات الثورة الجزائرية (المجلس الوطني، الحكومة المؤقتة) ومعرفة اهميتها، ودورها في تطور أحداث الثورة الجزائرية.

الإشكالية:

لا يمكن للثورة أن تصل إلى الغاية المنشودة ألا وهي إسترجاع السيادة الوطنية الكاملة دون نظام إداري ومالي محكم، وحول هذا تتمحور إشكالية بحثنا:
ماهي أهم التحديات الإدارية والمالية التي واجهت الثورة ، و كيف استطاعت تجاوزها، وماهي الآليات التي إبتكرتها لإجاد الحلول الناجعة، لإكمال مسارها نحو الإستقلال؟.

حدود البحث:

يقع الموضوع المدروس في هذا البحث، خلال المرحلة الواقعة مابين 1954_1962 ، وهو مايمثل عمر الثورة التحريرية المباركة.
أما الإطار المكاني فيمكن حصره في أرض الوطن الجزائر.

المنهج المتبع :

*المنهج التاريخي: حيث يعتبر هو أساس أي بحث تاريخي وعماده الأساسي. فقد إعتمدناه في سرد الأحداث التارخية، المتعلقة بالموضوع المدروس وفق تسلسلها الكرونولوجي.

*المنهج الوصفي: اعتمدنا عليه لإعطاء صورة واضحة وملمة لجوانب الموضوع، وإستعراضها بشكل يخدمه.

خطة البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة وبالإعتماد على المناهج المذكورة، قمنا بوضع خطة بحث متكونة من مقدمة، مدخل وثلاثة فصول وخاتمة فكان المدخل بعنوان خلفيات إنطلاقة الثورة، ابتداءً من المنظمة الخاصة وصولا الى الجنة الثوريه للوحدة والعمل.
أما الفصل الأول عنون بالتنظيم الإداري للثورة 1954_1958، تضمن مبحثين تطرقنا في الأول إلى جبهة وجيش التحرير الوطني من 1954_1956. وخصصنا المبحث الثاني للحديث عن مؤتمر الصومام 1956_1958 وقراراته.

أما الفصل الثاني كان عنوانه تطور التنظيم الإداري ما بين 1958_1962. احتوى 3 مباحث تناولنا في أولهم تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وخصصنا المبحث الثاني، للحديث عن الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة. وتطرقنا في المبحث الثالث إلى الحكومة المؤقتة والإستقلال.

الفصل الثالث الذي كان بعنوان التنظيم المالي للثورة الجزائرية 1954_1962 تضمن مبحثين، تحدثنا فيهما عن التمويل الداخلي والخارجي للثورة الجزائرية.

وختمنا عملنا هذا بخاتمة، حاولنا الإجابة فيها عن الإشكالية المطروحة.

المصادر والمراجع المعتمدة:

ولإنجاز هذا العمل كان لابد من الإعتماد، على مجموعة من المصادر والمراجع، التي كلما تنوعت كلما كانت لها فاعلية الإضافة، ومنحت الباحث فرصة تقديم صورة متكاملة حول موضوعه.

فمنبين المصادر التي إعتمدنا عليها الذكرات الشخصية، كمذكرات الشاذلي بن جديد "ملامح حياة 1929_1979"، ومذكرات العقيد الطاهر زبيري "مذكرات آخر قادة الأوراس التارخيين1929_1962"، إضافة إلى مذكرات علي كافي "من المناصل السياسي إلى القائد العسكري 1946_1962". فقد أفادتنا هذه المذكرات كثيرا في عملنا هذا، لأنها تعود إلى أشخاص عايشوا الثورة وكانوا جزءا منها.

من أهم المراجع التي أفادتنا كثيرا في هذا العمل، كتاب "مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني" للباحث أزغيدي محمد لحسن، فقد إستقينا منه معلومات وفيرة حول مؤتمر الصومام. إضافة إلى كتاب "التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1830_1962" لحفظ الله بوبكر، الذي أفادنا كثيرا فيما يخص التمويل الداخلي للثورة ، كما إعتمدنا أيضا على كتاب، "مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954_1962" للمؤلفة مريم صغير، حيث تعرفنا من خلاله على أهم ماقدمته الدول العربية، في المغرب والمشرق العربي من دعم للثورة الجزائرية.

وتبقى القائمة مفتوحة على المزيد من المصادر والمراجع، التي أعانتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

صعوبات البحث:

لايوجد بحث يخلو من الصعوبات، فعند إنجازنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات تمثلت اهمها في، شساعة الموضوع وإحتوائه على قسمين، (التنظيم المالي والإداري) وكذا طول المدة المبحوثة 1954_1962.

مدخل : النقد النسوي وسؤال المصطلح

- مفهوم النقد النسوي.
- النسوي/ النسائي وسؤال المصطلح.
- النقد النسوي وتعدد المصطلحات.

إن معظم الأحداث والوقائع التي حدثت منذ 1830 قد ساهمت بشكل كبير في رسم معالم الطريق المؤدية الى الكفاح المسلح.

ومن بين هذه الأحداث نذكر:

1. مجازر 8 ماي 1945:

إن مجازر 8 ماي 1945 تشكل نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية و بداية الوعي والقطيعة، لذا اختار الشعب نهج العمل الثوري المسلح من اجل الاستقلال.[1]

فارتئ الوطنيون انه حان الوقت لمطالبة فرنسا بإرضاء مطالبهم السياسية المتمثلة في التحرر من الاستعمار مقتنصين فرصة الاحتفال بالنصر على الهتلرية و النازية ، والخروج في مظاهرات للتعبير عن تلك المطالب ولتذكير فرنسا بان الجزائريين شاركوا في تحريرها و يريدون الآن حقوقهم معتقدين أنها سوف تمنحهم الحرية مقابل ذلك.[2]

ولقد شملت تلك المظاهرات الكثير من مدن الجزائر، لكنها كانت في الغالب متمركزة في مناطق: سطيف،قالمة، عنابة.[3]

حيث راح ضحاياها 45 ألف شهيد، في مذابح إرهابية استعمارية تركت بصمتها الوحشية في نفسية الشعب الجزائري، الذي زادته إصرارا على التمسك بالمطالبة بالحرية والاستقلال.[4]

---

[1] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1945 ،دار الهدى للطباعة و النشر،الجزائر ، 2012 ،ص 33

[2] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر 1945، معالمها الاساسية ، دار النعمان للنشر و التوزيع،دم،2012 ص 126.

[3] ابو قاسم سعد الله ،ابحاث و اراء في تاريخ الجزائر ،ج4 ،ط 1،دار الغرب الاسلامي ، بيروت، 1996، ص 102.

[4] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسين (814 ق م – 1962 م) ،دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002 ص 241.

وجاءت هذه الهجمة الاستعمارية فرصة لتوسيع الامور ، فقد تشتت احباب البيان وكل حركة تأسيسية اخذت مسارها التطوري المستقبلي .[1]

[1] عمار صلاح، المرجع السابق، ص 35.

2. حركة انتصار للحريات الديمقراطية:

بعد صدور العفو وعودة مصالي الحاج* الى الجزائر في اكتوبر 1946م،[1] قرر الإعلان عن مشاركة حزب الشعب الجزائري في الانتخابات ، حيث اتضحت لديه الفكرة ، و اراد ان يرى الحزب يدخل في مرحلة شرعية ، و ان ينفتح عن المثقفين و يبحث عن دعم الليبيراليين.[2]

ورغم ان الادارة رفضت القائمة التي قدمت باسم حزب الشعب الجزائري بدعوى انه حزب محظور منذ 1939م، اختار مصالي الحاج لافتة الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية (D، L ، M،T)[3]

ودخل الانتخابات التشريعية الفرنسية التي جرت في نوفمبر 1946م،و حقق انتصار ، و لو لم تزور الانتخابات و برفض العديد من مرشحيه ،لحقق معظم المقاعد وحصل على خمسة مقاعد و كان نواب حركة الإنتصار هم :دباغين وردور ،بوقادوم ،ومزغنة وخيضر.[4]

---

* (1898-1974م) مؤسس نجم شمال افريقيا، وزعيم الحركة الثورية الجزائرية بدأ نضاله في فرنسا، و تعرض للإضطهاد والإعتقال وعارض المركزيين ودافع عن زعامته، ومن أجل ذلك رفض الانضمام الى جبهة التحرير الوطني وعارضها، انظر: ولد الحسين محمد الشريف، عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 03.

[1] شارل روبير وآخرون، تاريخ الجزائر ، من انتفاضته 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1945،ج2 ،دار أمة ،الجزائر 2013،ص932.

[2] محفوظ فداش ، تاريخ الحركة الوطنية ،ج2، تر محمد بن البار ، دار الامة ،الجزائر 2011 ،ص1079.

[3] صالح بلحاج ،تاريخ الثورة الجزائرية و صانعو أول نوفمبر 1945، المواجهة الصغرى في مواجهة الكبرى ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2010، ص 38 .

[4] عثمان سعدي ، الجزائر في التاريخ،ط1، دار الأمة ،الجزائر ، 2011 ، ص 725.

وقد أدت عملية الانتخابات أثار حاسمة على مواقف الحزب، حيث برزت نقاط خلافات بين من يمثل هذه الاتجاهات و قد اعتبر البعض أن الانتخابات وسيلة من وسائل الدعاية و النضال السياسي ، وهناك من اعتبرها مضيعة للوقت.[1]

ومن أجل حل الخلاف استدعى الأمر عقد مؤتمر للحزب في 15 فيفري 1947م، و الذي تمخض عنه ابقاء حزب الشعب الجزائري يمارس نشاطه و نضاله السري تحت اسم حركة انتصار للحريات الديمقراطية، و تأسيس جناح عسكري لمواصلة التحضير للثورة و هي المنظمة الخاصة[2]

[1] عمار ملاح، المرجع السابق، ص 35.

[2] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي (من مناضل سياسي الى قائد عسكري)، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 34 .

3. المنظمة الخاصة :

يعود تاريخ تأسيس "المنظمة الخاصة " الى أول مؤتمر لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15 فيفري 1947 م حيث وافق الجميع على انشاء منظمة شبه عسكرية تحت اشراف الحزب ، عرفت في الوثائق باسم المنظمة السرية أو " المنظمة الخاصة " ،وقد أسندت مهمة تنظيم المنظمة و الاشراف عليها " لمحمد بلوزداد "*و كان أول اجتماع لهذه المنظمة في منزله يوم يوم 13 جوان 1947 م بحي القبة بالجزائر العاصمة حيث وضعت في هذا الاجتماع الخطط و الاستراتيجيات لتوفير الامكانيات المادية و المالية والبشرية لإنجاح العمل العسكري.[1]

أسندت المنظمة الخاصة الى قيادة وطنية من ثلاثة أعضاء و خمسة مسؤولين جهويين الثلاثة هم "محمد بلوزداد" منسقا وطنيا و "بلحاج جيلالي" مسؤولا عسكريا و"حسين أيت أحمد" مسؤولا سياسيا ، و المسؤولين الجهويين الخمسة هم"أحمد بن بلة" لولاية " وهران " و " محمد مروك" لولاية " الجزائر " و" رجيمي " لولاية " القبائل " ، و محمد " بوضياف " لولاية " قسنطينة "الشاملة " لسطيف والشمال القسنطيني " وجنوب الشرق بمناطق " الأوراس و بسكرة "، هذه التشكيلة القيادية صالحة لفترة واحدة هي الفترة الأولى من عمر المنظمة الخاصة، أما على الصعيد الجغرافي فقد قسمت البلاد إلى 5

*و لد في 3 نوفمبر 1924 م بالجزائر،انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1943 وأسس لجنة شباب الحزب " ببلكور " ، شارك في تنظيم مظاهرات في 1ماي 1945 بالجزائر ، شارك في مؤتمر فيفري 1947 م و أصبح عضو في اللجنة المركزية و أول رئيس للمنظمة الخاصة ، توفي في جانفي1952 م بمرض السل ، ينظر: مصطفى سعداوي:المنظمة الخاصة و دورها في الاعداد لثورة أول نوفمبر ، متيجة للطباعة، دم، 2009، ص 445.

[1]الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962 ، غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2009،ص 59،60 .

ولايات و كل ولاية أو وحدة عسكرية ، الى مناطق ثم نواحل و تفرعت الناحية الى جهات.[1]

أما بالنسبة لمهمتها تتمثل في التحظير العمل المسلح وتكوين الإطارات العسكرية المتخصصة والتدريب على استعمال مختلف الأسلحة والمتفجرات كما كان التدريب العسكري الذي يتلقاه المناضلون المقبلون في المنظمة في شكل دروس نظرية تطبيقية وقد وضعت المنظمة كراسة التدريب العسكري يظم 12 درس تدور حول استخدام أسلحة القتال الفردي ، حرب العصابات ووزع من تلك الكراسة 50 نسخة [2].

- اكتشاف المنظمة الخاصة :

وقعت الحادثة التي أدت الى انكشافها حيت أقدم "عبد الرحمان خياري" المعروف باسم "رحيم" على انتقاد القيادة المركزية للحركة بصورة سافرة ولما طلب منه مراعاة النظام أبى أن ينقاد للصواب ، فلم يأخذ التهديدات بعين الاعتبار وذهب به لأمر الى أن يفكر في اماطة اللثام عن النشاطات التي تقوم بها المنظمة[3]،فطرد من الحزب وكلفت مجموعة من المناضلين باختطافه فتمكنوا من ذلك لكن حدت شجار داخل السيارة أدى الى انحراف السيارة واصطدامها بشجرة ، وهو ما سمح لرحيم بالفرار والتوجه مباشرة إلى دار الشرطة في تبسة ليزودها بكل ما كان في جعبته من معلومات عن المنظمة ، وتمكنت الشرطة

[1]صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص ،5756.

[2]أحمد محساس،الحركة الوطنية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة ، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص 301.

[3]محمد بوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النظامية المنظمة الخاصة ، تر : محمد الشريف بن دالي حسين ، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص 117.

على اثر ذلك من اعتقال اثنين من أعضاء المجموعة ، وكان بذلك اكتشاف المنظمة وبداية القمع واعتقال المناضلين و تدمير البنى و الوسائل التنظيمية [1]

4. أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية

عرفت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عدة مشاكل منها ، ضغوط أعضاء منظمة الخاصة من أجل اشعال العمل المسلح [2] ، وأزمة بين مصالي الحاج و اللجنة المركزية ،والتي بدأت عندما رفضت اللجنة الصيغة الرئاسة الدائمة لمدى حياة مصالي الحاج ،الذي كان يطالب بالسلطات الكاملة لتقويم الوضعية [3]،ولهذا اجتمعت اللجنة المركزية للحزب في مزرعة أحد مناضلين بقرية الأربعاء ، وتم الاتفاق على تحديد أيام 12-14جويلية 1952م لعقد مؤتمر، لكن مصالي الحاج تعرض لتحرشات السلطات الاستعمارية ، ونفي الى نيوز[4] مما أدى الى تأخير مؤتمر الحزب الى تاريخ 4-6 أفريل 1953 م[5]

وانتهى المؤتمر بنظام محكم بعد أن صوت على اللوائح و القوانين التي قدمتها اللجنة المركزية و منحها صلاحيات واسعة وانتجاب مصالي رئيسا للحركة بعد المؤتمر قدم مصالي مذكرة ينقذ فيها السياسة الإصلاحية بعد أن عرض عليه يوسف بن خدة ما

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص 62 .

[2] رابح لونيسي، الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المغرب،الجزائر، بين العسكريين و السياسيين، دار المغرب،الجزائر،2000،ص 128.

[3] جيلالي صاري، محفوظ قداش ، في مقاومة السياسة الجزائر في التاريخ 1900 – 1954م ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987 ، ص 110

[4] يحي بوعزير، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830 – 1959م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 58 .

[5] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954 م، تر : محمد بن البار ، دار النعمان ، الجزائر ،2011 ، ص 36.

توصل اليه المؤتمر ، وأعلن عن سحب ثقته من الأمين العام[1] ويطالب السلطات المطلقة قصد تقويم الوضع ورفعت اللجنة المركزية طلبه ، و بعثت في أكتوبر 1953 وقد توصل الى اتفاق لكن مصالي الحاج رفض استقبال الوفد[2]، واستمرار لتداعيات الازمة ، تم عقد مؤتمر يومي 22 – 23 ماي 1954 م ، و تم فيه تبادل التهم بين الطرفين ، وسحب ثقة بعضهم البعض مما أدى هذا الإنشقاق الى ثلاثة تيارات [3]:

- التيار الأول : يضم أنصار مصالي الحاج .
- التيار الثاني : يجمع أنصار اللجنة المركزية المعارضة لزعيم الحزب .
- التيار الثالث : تمثل في بعض الذين بقوا على حياد .[4]

5. اللجنة الثورية للوحدة و العمل :

بعد أن انقسم الحزب نهائيا و في مستهل 1954 م بادر فريق (من التيار الثوري المعارض) يتكون من مناضلي و إطارات المنظمة الخاصة و المنظمة السياسية بإصدار أول منشور بعنوان نداء من أجل تحكيم العقل يجعل الإدارة – بما فيها مصالي – مسؤولية تقسيم الحزب ،و يدعو جميع المناضلين للشروع في العمل الفعال وكان ذلك البيان أول دعوة مستقلة عن الفئتين السياسيين (المصالين و المركزين)، نادت بصورة جدية للالتزام بالاستمرارية الثورية [5] ، تأسست اللجنة الثورية للوحدة و العمل في 23 مارس 1954م تلبية للحاجة الماسة في توجيه هذه الحركة الجديدة و تحويلها الى قوة

---

[1] عمار ملاح، المرجع السادق ، ص 41

[2] جيلالي ساري ، محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص 118 .

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، مذكرات من وراء القضبان ،ط3، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1959 ، ص 141 .

[4] المرجع نفسه ، ص142 ، 143 .

[5]أحمد محساس، المرجع السابق ، ص 310

مستقلة من الاتجاهين السياسيين المتصارعين ولمنع الانقسام وهدر الطاقات في الخصومات الخزينة بين الادارتين فلقد ان أوان تشكيل البديل الثوري[1] .

ان أعضاء اللجنة الثورية كانوا يرون أنه لابد من ترك الخلافات جانبا و أخذ زمام المبادرة لتفجير الثورة المسلحة في أقرب وقت ممكن لذلك أطلقوا دعوتهم الى ثورة عارمة معتمدين على مبادئهم الثورية الداعية الى العمل المسلح الذي طالما كان قناعة راسخة لدى مناضلي الحركة عموما و قدماء المنظمة الخاصة الذين وجدوا في اللجنة الثورية للوحدة و العمل اطار للشروع في تحقيق هدفهم الذي تأملوا من أجله وهو الاستقلال [2] .
نظم أعضاء اللجنة حملة توعوية لتوضيح موقفهم الداعي الى الاتي:

أ. تكريس وحدة الحزب .

ب. تنظيم مؤتمر ديمقراطي لضمان التماسك الداخلي

جـ. تزويد الحزب بقيادة ثورية

وأصدرت اللجنة أول جريدة تعبر عن لسان حالها في شكل نشرية إخبارية سرية تحمل عنوان patriot، وهي تدافع عن فكرة الحياد عبر نداء يقول: "إن الموقف الذي ينبغي عليكم أن تتبنوه معنا يتمثل في عقد مؤتمر ذي سيادة يجعل من حزبنا أداة ثورية حقيقية تعجل بتحطيم الاستعمار الفرنسي الغاشم، بالتنسيق مع أشقائنا في تونس والمغرب الاقصى [3]

حاول أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التوفيق بين جناحي الحزب المتنازعين، لكن باءت مساعيهم بالفشل، فعمدوا إلى الكشف عن هذه الخلافات للشعب ليطلعوه على صراع قادة الحزب على السلطة، وعملوا على إقناعه بأهداف اللجنة وقفروا

---

[1] عيسى كشيدة،مهندسوا الثورة ، منشورات الشهاب ، دم ، 2010 ، ص 60 .

[2] محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، المؤسسة الوطنية ، الجزائر، 1989، ص 81

[3] عيسى كشيدة، المرجع السابق، ص63.

تفجير الثورة بالوسائل المحلية وإشراك الشعب فيها، فوسعوا الاتصلات بالقاعدة النضالية، وشرعوا في توفير الاسلحة بكافة أنواعها، وفتحوا باب الانخراط أمام الجميع وبدأوا في تدريب المتطوعين على فنون الحرب وشرعت في الاعداد للثورة و التخطيط لها وقد حلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل نفسها في 20 جويلية 1954[1].

وعليه يمكن القول أن هذه الخلفيات لإنطلاق الكفاح المسلح ما هي إلا مرحلة تنظيمية من أجل العمل العسكري.

[1] لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 53.

الفصل الأول: آليات النقد النسوي وخصائصه وأهدافه

- **أولا : نشأة النقد النسوي و تطوره**

1 . النقد النسوي عند الغرب

2. النقد النسوي عند العرب

- **ثانيا : آليات النقد النسوي وخصائصه وأهدافه**

1. آليات النقد النسوي

2. خصائص النقد النسوي وأهدافه

بعد إخفاق محاولة الأحزاب السياسية الجزائرية في توحيد شملها اخذ قادة الثورة ذلك على عاتقهم فشكلوا جبهة التحرير الوطني، وعقدوا مؤتمر الصومام.

المبحث الأول : جبهة وجيش التحرير الوطني (1954، 1956م)

ظهرت جبهة التحرير الوطني نتيجة فشل جل محاولات توحيد الأحزاب السياسية الجزائرية السابقة ، وبناء على ذلك ارتأت قيادة الثورة خلف جبهة التحرير الوطني ، والتي تم الاعلان عن ميلادها في الفاتح من أول نوفمبر 1954.[1]

مع أن تشكيلها الحقيقي يعود الى 23 أكتوبر 1951م ، لاجتماع لجنة الستة، التي تكونت من خلال اجتماع لجنة 22 عضو*، حيث بادرة اللجنة الثورية للوحدة والعمل الى دعوة عناصر الثورة لعقد اجتماع الاثنين و العشرين في 25 جويلية 1945م بالعاصمة ، و تم التحضير لهذا الاجتماع في سرية تامة[2]بمنزل المناضل الياس دربش بحي المدنية ،

وقد ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد*، وانتهى الاجتماع باتخاذ القرارات التالية :

-ادانة بوضوح الانقسام و المتسببين فيه.

---

[1] فائق طهيرب و محمد سعيد ، تاريخ العالم الحديث و المعاصر ،الشركة العربية المتحدة ، مصر ، 2007 ، ص 361.

*ديدوش مراد ، باجي مختار ، مصطفى بن بولعيد ، محمد العربي ، بن مهيدي ، زيغود يوسف ، عثمان بلوزداد ،سويداني بوجمعة ، الزبيري بوعجاج ، بن عبد المالك رمضان ، بوصوف عبد الحفيظ ، الأخضر بن طوبال ،محمد بوضياف ، رابح بيطاط ،مشاطي محمد ، مصطفى بن عودة ،أحمد بوشعايب ، مرزوق محمد جباشي عبد السلام ، بوعلي السعيد ،ملاح رشيد ، العمودي عبد القادر ، عبد القادر خليفي.

[2] الغالي غربي ، فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958م ،المرجع السابق ، ص 82.

* (1917-1956م) شخصية ثورية و قائد عسكري جزائري أدى الخدمة العسكرية الاجبارية 1938م ، ومن الأعضاء الفاعلين في لجنة ال 22 و لجنة الستة أين عين مسؤولا عن المنطقة الأولى الأوراس للمزيد أنظر: ولد الحسين محمد الشريف ،من المقاومة الى الحزب من أجل الاستقلال 1830-1962م ، دار قصبة ، الجزائر ، 2010 ، ص 73.

-الالتزام بمحور الاثار المترتبة عن هذه الأزمة ، و انقاذ الحركة الثورية من السقوط

- اعلان الثورة المسلحة كسبيل لتجاوز الخلافات الداخلية و تحرير الجزائر.[1]
- و في اليوم التالي اتصل محمد بوضياف بابن بولعيد و ديدوش و ابن مهيدي وبيطاط ، الذين ساهموا في كل الأعمال التمهيدية من أجل انشاء اللجنة المكلفة بتطبيق قرار لجنة ال 22 ،و قد أضيف اليهم في مابعد السيد كريم بلقاسم ، وهكذا أصبحت القيادة تتكون من ستة أعضاء ، اضافة الى 3 أعضاء كانوا بالخارج هم: أحمد بن بلة ، محمد خيضر وآيت أحمد حسين ، حيث اجتمعت هذه القيادة في أكتوبر 1954م بمنزل بوكشودة مراد بالعاصمة.[2]

وبعد مناقشة و تحليل الموضوع من جميع جوانبه خلصت مجموعة الستة الى مايلي :

- أن تتضمن التسمية الجديدة للحركة كلمة "جبهة" لأن جميع الجزائريين مهما كان انتمائهم السياسي يستطيعون الانضمام الى الحركة الجديدة ، و أن الأحزاب الأخرى يجب أن تحل نفسها ، و اقترح البعض " جبهة الاستقلال الوطني " ، لكن البعض الأخر اقترح أفضل أن تكون " جبهة التحرير الوطني " ، لأن الجزائر غير مستقلة و سيبدأ التحرير قريبا.[3]

---

[1] محمد عباس ، ثوار عظماء ، شهادات 17 شخصية و طنية ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ،ص 21-22.

[2] أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962م ، المرجع السابق من ص 61-62.

[3] عمار القليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1، دار العثمانية ، الجزائر ، 2013 ، ص192

- و هكذا تم تشكيل جبهة التحرير وأوكلت الى السيد محمد بوضياف* مهمة تنظيمها ، كما تم التوصل الى خلق ذراع عسكري سمي " جيش التحرير الوطني ".[1]

وتم تقسيم مناطق التراب الوطني الى خمسة مناطق و تم تعيين عليها مسؤولين :

المنطقة الأولى : الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد و ينوبه بشير شيحاني .

المنطقة الثانية : الشمال القسنطيني بقيادة مراد ديدوش ينوبه يوسف زيغود .

المنطقة الثالثة : القبائل الكبرى بقيادة بلقاسم كريم و ينوبه عمار أوعمران .

المنطقة الرابعة : العاصمة و ماجاورها بقيادة رابح بيطاط و ينوبه سويداني بوجمعة .

المنطقة الخامسة : وهران و ماجاوها بقيادة محمد العربي بن مهيدي و ينوبه رمضان بن عبد المالك ، أما الصحراء فقد بقية مشروعا اكتملت بعد مؤتمر الصومام.[2]

- كذلك تقرر في هذا الاجتماع بأن يكون الفاتح من أول نوفمبر انطلاق الثورة التحريرية.[3]
- و لقد تم اختيار هذا اليوم لأنه يمثل عيد القديسين، و أنه يوم عطلة يأخذ الجنود الفرنسيون راحة 24 ساعة، و أنه أول الشهر جرت العادة أن تسجل الحوادث في أول الشهر.[4]

---

* من مواليد 1919م بالمسيلة ، مناضل في صفوف حركة انتصار الحريات ، شارك بفاعلية في اجتماع 22 و من المشرفين في انطلاقة الثورة ،تم تعينه في بعثة خارجية لجبهة التحرير 1954م ، أنظر : محمد شريف ولد حسين ،مرجع سابق ، ص 15.

[1] بسام العسلي ، نهج الثورة الجزائرية ، دار الرائد ، الجزائر ، 2010 ،ص 172.

[2] بلقاسم بن محمد، نور الجزائر الاسلام و الاستقلال الشهيد حسين برحايل،دار الهدى الجزائر، 2003، ص379.

[3] العقيد الطاهر الزبيري، مذاكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962م، طبعة خاصة، منشورات ANEP الرويبة الجزائر، 2008، ص61.

[4] أزغيدي محمد لحسن،المرجع السابق، ص68.

وتطورت جبهة التحرير الوطني مع تصاعد الكفاح المسلح ، و انتشار الثورة في كل المناطق التراب الوطني[1]، و بناء على هذا عتمدت جبهة التحرير الى ابتكار تنظيمات على النحو التالي :

1-الخلية: تعتبر الركيزة الأساسية للنظام السياسي و الاداري للثورة و تتكون من خمسة أفراد الى عشرة، و مكتبها يتشكل من منسق و مسؤول التنظيم، و أمين مال، مسؤول الإعلام و الثقافة و مسؤول الشوؤن الاجتماعية، و مسؤول العلاقات الخارجية.

2-الفوج: يضم الفوج ثلاثة خلايا أو أكثر و هو يمتاز بالتنظيم الدقيق و دراسة المشاكل المطروحة على بساط البحث و ايجاد الحلول المناسبة لها، و تشكيل مكتبة من نفس التشكيلة التي تتشكل منها الخلية.[2]

3-العرش: يضم العرش عدة أفواج يترأسه مرشد سياسي و هو يقوم بمهام متعددة من بينها مايلي:

- متابعة تطبيق أوامر الجبهة
- الفصل في النزاعات التي تحدث بين المواطنين
- التنسيق بين جميع الأفواج
- عقد الاجتماعات السرية للمواطنين
- القيام بتوعية و تعبئة الجماهير[3]

4-القسم: يتكون القسم من عدة أعراش و يترأسه مسؤول القسم و ينوب عنه أربعة نواب:

---

[1]جمال يحياوي، الظروف المحلية و الدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، مجلة المصادر عدد 5، الجزائر،2001،ص131

[2]ادريس حيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار العرب للنشر والتوزيع، د م، 2005، ص 154-155

[3]أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دم، دت، ص143

- المسؤول السياسي
- المسؤول العسكري[1]

وقد استطاعت الجبهة في أصعب الظروف أن ترتفع فوق الأحداث كحركة ثورية حقيقية قادرة على تعبئة الجماهير في معركة التحرير و قيادتها نحو النصر.[2]

وكان نظامها الداخلي، أن تكون مشاركة الجزائريين في الثورة المسلحة يكون بشكل أفراد، لا بشكل منظمات و أحزاب ايمانا منها بوحدة الصف لمواجهة العدو المشترك[3] وتحقيق أهدافها التي رسمتها على النحو التالي :

أهداف داخلية:

- ❖ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية لنهجها الحقيقي و القضاء على مخلفات الفساد التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
- ❖ تجميع و تنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

أهداف خارجية:

- ❖ تدويل القضية الجزائرية
- ❖ تحقيق و حدة شمال افريقيا في اطارها الطبيعي العربي و الاسلامي [4]

---

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق ، ص143.

[2] محمد صالح مرصول، التنظيم الاداري، مجلة سرتا، العدد 4، الجزائر،د س ص84.

[3] عقيلة ضبف الله، التنظيم السياسي- الاداري في الجزائر 1954-1962م، أطروحة نيل دكتورة ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1995، ص248.

[4] أزغيدي محمد لحسن، ، المرجع السابق، ص67.

المبحث الثاني : مؤتمر الصومام(1956، 1958م) وقراراته

يعد مؤتمر الصومام 20أوت الحدث الأكبر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني حيث استطاع هذا المؤتمر أن يحدد الأهداف الأساسية للثورة و المبادئ الأساسية التي سارت عليها حرب التحرير الى أن استطاعت تحقيق الغاية التي قامت من أجلها والمتمثلة في الاستقلال الوطني.

قبل الحديث عن مؤتمر الصومام لابد من الكلام عن الظروف و العوامل التي أدت الى انعقاده.

ان عقد المؤتمر أصبح ضروريا و مستعجلا لأن اللجنة السداسية لم تمكنها ظروف الحرب والتباعد بين المسؤولين من التلاقي ،كذلك سقوط ديدوش مراد يوم 15يناير1955م وألقي القبض على مصطفى بن بولعيد حينما ذهب الى ليبيا لجلب السلاح ، ووقع رابح بيطاط أيضا في قبضة الفرنسيين يوم 24 مارس 1955م ،فلم يبق الا بلقاسم كريم والعربي بن مهيدي داخل الجزائر لأن محمد بوضياف كان في مهمة للخارج[1].

كذلك كان لأحداث 20 أوت 1955 مفعول كبير للوصول الى عقد المؤتمر و ذلك لاتساع الثورة و سيطرة الفدائيين على الموقف في العاصمة من خلال العمليات التي كانوا يقومون بها مما أدى الى انعدام الأمن داخلها[2]،كذلك تصميم النظام الاستعماري على اجهاض الثورة من خلال مخطط التقسيم الرباعي الذي أدى الى صعوبة الاتصال بين

[1] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 250.

[2] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق، ص 117.

قيادات جيش التحرير الوطني بالإضافة الى ضعف التنسيق في الأعمال و ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة فالثورة كانت في حاجة الى منهج سياسي ثابت[1].

انعقاد المؤتمر:

أفتتح المؤتمر في وقته المحدد بالضبط (صبيحة الثلاثاء 14 أوت على الساعة الثامنة) و أسندت رئاسته الى الشهيد محمد العربي بن معيدي كما أسندت أمانة المؤتمرين الى الشهيد عبان رمضان ممثل جبهة التحرير الوطني، و قد حضر قادة الثورة زيغود يوسف، كريم بلقاسم، علي ملاح و لم يحضر الشهيد مصطفى بن بولعيد لأنه كان قد استشهد في مارس 1956م، ولم يتمكن أعضاء البعثة الخارجية من حضور المؤتمر[2].

قد اشتمل جدول الأعمال على جميع النقاط الأساسية الحيوية المرتبطة بحياة الثورة وسير الكفاح و تطوره في مختلف المجالات في الداخل و الخارج، وخرج هذا المؤتمر التاريخي بمجموعة من القرارات الأساسية الهامة[3].

بعد مداولات و مناقشات أصدر المؤتمرون قرارات هامة تنظيمية و أخرى عسكرية وسياسية.

القرارات التنظيمية:

إعادة تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات عوضا عن المناطق التي كان معمولا بها[4]،وتقسيم كل ولاية إلى مناطق و كل منطقة إلى نواحي و كل ناحية إلى قطاعات

---

[1] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق، ص 118.

[2] محمد الصالح الصديق، ايام خالدة في حياة الجزائر، منشورات نافم، الجزائر، 2007، ص 136.

[3] المرجع نفسه، ص 137.

[4] الهاشمي جبار، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه مره، تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP، د م، د س ، ص 96.

وتزويد كل ولاية بقيادة جماعية تمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني و تتشكل من قائد الولاية و هو مسؤول سياسي و عسكري في ان واحد و يساعده في مهامه ضباط عددهم ثلاثة يتكفلون بالشؤون العسكرية والسياسية والاستعلامات[1]،كذلك أقر المؤتمرون مبدأ أولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل على الخارج[2].

المجلس الوطني للثورة:

هو الهيئة العليا التي تقود الثورة يرسم معالمها و يحدد استراتيجياتها، و قد عرفته مواثيق الثورة على أنه رمز السيادة الوطنية ، يقوم بتشريع القوانين مؤقتا الى غاية تحرير التراب الوطني كما يقوم بدور المراقبة[3]، يتكون من 17 عضو مرسمين دائمين و 17 عضو مستخلفين و يمتلك سلطات هامة و على وجه الخصوص سلطة فتح المفاوضات[4]،فقد كان يشبه الى حد ما البرلمان أو بصفة أكثر دقة اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني حيث كان هو الذي يعد سياسة جبهة التحرير الوطني و كان الوحيد المؤهل بصفة خاصة لإقرار الحرب أو السلم ، الشيء الذي يعني بوضوح أنه الوحيد الذي يمكنه البث في وقف اطلاق النار[5].

.....

لجبة التنسيق و التنفيذ:

---

[1] رمضان بورغدة ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958– 1962، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 42.

[2] المرجع نفسه، ص 42.

[3] عامر رخيلة، لزهر بديدة وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، 1954–1962، بإشراف العربي الزبيري، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص54.

[4] سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 80.

[5] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 30.

تتكون من خمسة أعضاء: "عبان رمضان، العربي بن مهيدي، زيغود يوسف، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة"،مارست نشاطها على أرض الوطن لمدة 11 شهرا من تأسيسها[1]وكانت هذه اللجنة أكثر من مكتب سياسي، حيث أنها كانت ديوان حرب حقيقي ومتمكن من كل السلطات السياسية والعسكرية[2]، كما أنها كانت مكلفة بإنشاء و مراقبة اللجان المختلفة التي يكون مركزها الجزائر العاصمة[3].

مع مطلع 1957م قررت لجنة التنسيق و التنفيذ الدعوة الى اضراب عام لمدة 8 أيام بداية من 28 جانفي مما دفع فرنسا الى شن عمليات قمع و اعتقالات انجر عنها اكتشاف المخابئ التي كان يختبئ فيها المطاردون من قبل السلطة الاستعمارية فأصبحت اللجنة مهددة باكتشاف أمرها فبرزت أصوات داعية الى الخروج كلية من الجزائر الذي رفضه العربي بن مهيدي في اجتماع اللجنة يوم 15 فيفري 1957م ،ليستشهد هذا الأخير في 25 فيفري من نفس السنة ،فشلت هذه الصعوبات حركة اللجنة داخل البلاد وأدت الى بروز خلافات في وسطها وماان خرجت اللجنة من الجزائر في جوان 1957م حتى تعمقت هذه الخلافات خاصة بين عبان رمضان و كريم حول من يتزعم الثورة واستمرت هذه المشاكل الى غاية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة والذي تمت تصفيته بالمغرب الأقصى في 27 سبتمبر 1957[4].

القرارات العسكرية :

---

[1] فاضلي ادريس، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 109.

[2] سعد دحلب، المرجع السابق، ص 30.

[3] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص 349.

[4]عامر رخيلة وآخرون، المرجع السابق، ص 57-58.

جيش التحرير الوطني سينظم من الفوج حتى الفيلق:فالفوج يتألف من 11جنديا يقودهم رئس محاط بمساعدين و الفرقة تتألف من 3 أفواج يقودها رئيس محاط بمساعد والكتيبة تتكون من 3فرق يقودها رئيس محاط بخمسة مساعدين، و الفيلق يتألف من 3كتائب يقوده رئيس محاط ب 20اطار[1]

الرتب العسكرية تبدأ من الجندي وترتفع الى الصاغ الثاني(عقيد) و هو أعلى رتبة في جيش التحرير الوطني كانت تمنح فقط لقادة الولايات[2]

شارات الرتب توضع على قبعة ذات قرنين و تتكون من نجمة و هلال بلون أحمر، كلفت الولاية الثالثة بصنع شرائط الرتب.

يمنح المجاهدون منحا عائلية شهريا اذا كان لهم أولاد.

تقرر إنشاء محاكم في مستوى الأقسام و المناطق لمحاكمة المدنين والعسكريين وتخصيص أماكن لأسرى الحرب[3]

القرارات السياسية :

أما المجال السياسي الذي يكتسي أهمية بالغة كون الثورة ذات أهداف سياسية بالأساس فقد استحدث المؤتمرون منصب المحافظين السياسيين و حددوا مهامهم الأساسية في النقاط التالية :

- ❖ تنظيم و تربية الشعب سياسيا.
- ❖ الدعاية و الاعلام.

---

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 212

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 43.

[3] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 213.

❖ الحرب السيكولوجية (العلاقات مع الشعب، مع الأقلية الأوروبية، مع أسرى الحرب)

بالإضافة إلى هذه المهام يحق للمحافظين السياسيين ابداء الرأي في برامج النشاط العسكري لجيش التحرير و هو اجراء كان المؤتمر يتوخون من ورائه ابقاء الرقابة السياسية على النشاط العسكري الذي يجب أن يخدم في النهاية الأهداف السياسية لجبهة التحرير الوطني لأن يعرقلها[1].

استطاع مؤتمر الصومام استعراض حصيلة 22 شهرا من الكفاح من خلال عشرة أيام لمناقشة جدول الأعمال الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة من قضايا الساعة و أفاق المستقبل التي مافتئ قادة الثورة يطمحون لدراستها، وإيجاد الحلول المناسبة لها و قد حضر المؤتمر مندوبو كل المناطق ماعدا منطقتي الأوراس التي تعتذر وصول وفدها, و الجنوب التي أرسلت تقاريرها للمؤتمر.

[1]رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص43.

الفصل الثاني: النقد النسوي في رواية نسيان.Com لأحلام مستغانمي

أولا/ صورة الآخر :

1. صورة الآخر (الخائن).
2. صورة الآخر (المحب).

ثانيا / صورة المرأة :

1. صورة المرأة (الحبيبة).
2. صورة المرأة (الناصحة).

بعد أن أعطت لجنة التنسيق و التنفيذ بعدا تنظيما و تنسيقا للثورة الجزائرية، حيث مكنتها من التحضير و الانتقال الى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

المبحث الاول : تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA.

التي كانت فكرة تأسيسها تحتضر في ادهان قادة الثورة الجزائرية منذ سنة 1956م، حيث يذكر في هذا الإطار السيد رضا "بان فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة بدأت تتطور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22اكتوبر 1956م " .

وهذا بهدف الرد على العدو الفرنسي الذي استهدف من وراءه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها[1]

وقد دفعت جملة من العوامل إلى تأسيس الحكومة المؤقتة حيث يمكن حصرها فيما يلي:

– رغبة الثورة في دحض ادعاء الحكومة الفرنسية في دعم وجود طرف جزائري مفاوض خاصة ان نية التفاوض قد اتضحت معالمها خاصة بعد وصول الجنرال ديغول* إلى الحكم الفرنسي أوائل جوان 1958م[2]، والذي بعودته إعادة القوة للنظام الفرنسي الذي يعول أساسا على الجيش والحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية وتحقيق طموحات المعمرين.

---

[1] عمر بوضريه ،النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دار الحكمة ،جزائر، 2012 ص42.

*ولد في 1890م بمدينة ليل الفرنسية تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عين جنرال فرقة و نائبا لكاتب الدولة للدفاع الوطني في 1940م ،كان اول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة ،انظر. عبد القادر خليفي، معطيات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1930م–1962م.ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،دش ص128

[2] احمد منغور، موقف الرأي العام من الثورة الجزائرية 1954–1962م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 86.

إضافة المشاريع الاقتصادية الخادعة والتي ستجسد في مشروع قسنطينة* الذي بدأت بوادره بالحديث عن سياسة الاصلاحات بهدف تحسين ظروف معيشة السكان الجزائريين[1]

– توصيات مؤتمر طنجة الذي انعقد بمدينة المغرب الأقصى فما بين 27–30افريل 1958[2]م، وقد حضر هذا المؤتمر حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد التونسي و جبهة التحرير الوطني ،و نتج عن المباحثات التي اجريت في هذا المؤتمر ،ان تم على اجراء المشاورات مع حكومة المغرب و تونس بإقامة حكومة مؤقتة في المنفى وعلى ان يتم ذلك في ظروف مناسبة[3].

– الخلافات التي نشبت بين اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ،وعدم قدرتهم على الانسجام في العمل خاصة بعد تورط بعضهم في قضاء على عبان رمضان ،وقد نتج عن هذه الخلافات فقدان لجنة التنفيذ والتنسيق الكثير من مصداقيتها ،وكذلك الانقسام على مستوى المجلس الوطني[4] .

* هو مشروع أعلنه الجنرال ديغول في قسنطينة 04 أكتوبر 1958م، و تضمن توزيع أراضي وبناء مدارس و توفير مناصب شغل وإيواء مليون شخص، وكان هدفه فصل الشعب عن الثورة، أنظر: محمودي عادل، مصطلحات شخصيات تواريخ معلميه وخرائط، دار البدر، الجزائر، 2010، ص 18.

[1] عامر رحيلة لزهر بديدة و اخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962، المرجع السابق ،ص90.

[2] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي و الإداري في الجزائر1954_1962م، ط1، البصائر الجديدة للنشر و توزيع، الجزائر، 2013، ص 429.

[3] زهير احد ادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962، ط1، مؤسسة احد ادن، الجزائر، 2007، ص 57.

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 430.

– زيادة أزمة التسليح جزاء إقامة خط شال وموريس*على طول حدود الجزائرية التونسية و جزائرية المغربية ،وادى هذا الى استشهاد الالاف من المجاهدين الذين حاولوا ان يعبروا الحدود الى داخل من اجل تسريب الاسلحة الى الجزائر[1].

وهكذا توفرت الاسباب الكافية لتأسيس الحكومة المؤقتة والتي دفعت لجنة التنسيق والتنفيذ الى اجراء نقاش بين اعضائها من ناحية،وتشكيل اللجنة للدراسة و النظر في مشروع إنشاء حكومة من ناحية اخرى.[2]

يوم 9 سبتمبر 1958م اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ، ووضعت الخطة النهائية لتشكيل الحكومة.[3]

واسندت قيادتها الى فرحات عباس*، ويرجع سبب اختياره الى اسباب استراتيجية سياسية حيث ان عباس يعتبر سياسيا محنك في ميدان المفاوضات ومعتدل مقارنة بغيره من قادة الثورة الجزائرية .[4]

وتم إعلان عنها رسميا يوم 19سبتمبر 1958م بالقاهرة في حفل رسمي حضرته الصحافة و الانباء و سفراء بعض الدول العربية[5].

---

*هما خطان مكهربان (12 الف فولط) و مهيجان بالأسلاك الشائكة و الالغام الفردية و مراكز المراقبة ،الاول ينسب الى الجنرال موريس و يمتد على الحدود المغربية و الثاني نسبة للجنرال شال على الحدود التونسية ،انظر :محمودي عادل ،المرجع السابق ،ص19.

[1] عمار رخيلة ولزهر بديدة وآخرون، المرجع السابق، ص 94.

[2]صالح بالحاج ،المرجع السابق ،ص452.

[3]مصطفى هشماي ،تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، أول نوفمبر ،عدد 165، جزائر،2001، ص23 .

*1895–1985 زعيم سياسي ،طالب للمساواة و الادماج ،مؤسس الاتحاد الديمقراطي ،وفي عام 1956في جبهة التحرير الوطني، عين عضو في لجنة التنسيق و التنفيذ، واصبح رئيس للحكومة ،تم انتخابه عند استقلال رئيسا للمجلس الوطني التشريعي ،انظر: على قابلية، فرحات عباس رجل دولة ،ط2 منشورات تالة ،جزائر 2009،ص3–12

[4]عمار بوحوش ،التاريخ السياسي "جزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب بيروت ،1997، ص476.

[5]عاشور شرقي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص65.

وبعد يوم من تأسيسها اعترفت بها 26دولة وكانت الدولة العربية السابقة الى ذلك وبادرت الحكومة فور تكوينها بجولات الى عدة عواصم عربية والى الهند وباكستان والصين و يوغوسلافيا لشرح القضية الجزائرية وطلب المساعدة العسكرية والسياسية[1].

واما من اهداف تأسيسها فتتمثل كما لحضها احمد توفيق المدني "المقصود منها اقناع الراي العالمي بان المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية ...والمهمة الاساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال و تمكين الجزائر من ابداء صوتها في وسط عالمي "[2].

قد مرت الحكومة المؤقتة بعدة تطورات من حيث تشكيلتها البشرية و الدور الذي قامت به.

التشكيلة الاولى 1958-1960م.

- ❖ فرحات عباس :رئيسا .
- ❖ احمد بن بلة :نائبا (وهو في سجن لا يقدم ولا يؤخر).
- ❖ كريم بلقاسم : نائبا وزير الدفاع .
- ❖ عبد الله بن طوبال : وزير الداخلية .
- ❖ عبد الحفيظ بوصوف : وزير المواصلات.
- ❖ محمود الشريف . وزير التسليح و التموين .
- ❖ امين دباغين : وزير الخارجية [3].
- ❖ عبد الحميد مهربي : وزير الشؤون الخارجية.

---

[1] عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر ، ط1، دار ريحانة ، الجزائر ، 2002،ص194.

[2] احمد توفيق المدني ،حياة كفاح ،ج3، المصور السابق ، ص401-403 .

[3] إدريس حيضر ، المرجع السابق ،ص26.

- ❖ احمد فرنسيين : وزير المالية .
- ❖ يوسف بن خدة : وزير الشؤون الاجتماعية .
- ❖ توفيق المدني : وزير التعليم .
- ❖ الامين لمان : كاتب الدولة .
- ❖ عمر اوصديق : كاتب الدولة .
- ❖ خيضر محمد : وزير الدولة .
- ❖ رابح بيطاط : وزير الدولة .
- ❖ محمد بوضياف . وزير الدولة .
- ❖ حسين ايت احمد : وزير الدولة .
- ❖ محمد يزيد : وزير اعلام[1].

[1]إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 269.

المبحث الثاني : الحكومة المؤقتة الثانية وقيادة الأركان العامة

واجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية العديد من المشاكل جعلتها تعيش سلسلة من الأزمات، والتي تعود أسبابها الى التسابق والتنافس الشديد بين مختلف الشخصيات القيادية والتنظيمات المكونة لجبهة التحرير الوطني[1]، فاضطر بعض القادة العسكريين الى عقد اجتماع من اجل تجاوز حالة الفوضى والعصيان والانسداد السياسي في هرم القيادة ، وبعد محاولة الانقلاب التي قام بها العقداء تمت الدعوة الى عقد لقاء تحكيمي في تونس عرف هدا الاجتماع باجتماع عقداء العشرة من 11 اوت الى 16 ديسمبر 1959، حضره إضافة إلى الباءات الثلاث *، سبع عقداءهم :

هواري بومدين ومحمدي السعيد ، الحاج لخضر، على كافي ، سعيد يزوران ،سليمان دهليس ، لطفي[2].

واستمر هذا الاجتماع لا كتر من ثلاثة اشهر و تضمن جدوله كما يلى :

- اقتراح استراتيجية جديدة من اجل تصعيد العمل على العمليات العسكرية .

- اعادة اعتبار للثورة بتدعيم المجلس الوطني للثورة حتى لا يكون ممثلا حقيقيا لكل الشرائح .

- اعادة النظر في تشكيل الحكومة.[3]

---

[1] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص441 .

*الباءات الثلاث : كريم بلقاسم عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال.

[2] الشاذلي بن جديد ، مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح الحياة 1929-1979 م ، ج1، دار القصبة الجزائر، دس ، ص147 .

[3] مصطفى الهشماوي ، جذور نوفمبر 1954م في الجزائر ، دار هومة، جزائر ، دس، ص 178.

ومعالجة أهم نقطة في تشكيل المجلس الوطني للثورة، اذ نجد اختلاف العقداء حول هذه النقطة بالذات فكريم بلقاسم كان يريد ضم الضباط الفارين من اجل دعم موقفه،لكن طلبه قوبل بالرفض خاصة من طرف بومدين ولن ينظم الى التشكيلة الا احمد بن شريف، لا نه التحق بالثورة في بدايتها 1958-1959م، كما التحق بالتشكيلة ضباط من جيش الحدود أمثال :علي منجلي، قايد احمد، طاهر الزبيري إضافة إلى أعضاء من فيديرالية فرنسا كما تقرر المجلس بنفس قادة مجالس الولايات الستة، وهكذا تم تعيين المجلس الوطني الجديد[1].

وبعد تعيين عقداء العشر مجلس الوطني جديد، تم توجيه الدعوات إلى أعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقررت أن تكون في طرابلس ابتداء من منتصف سبتمبر إلى غاية 18 جانفي 1960م[2]، حيث استعرضوا الحالة العامة للثورة، ودرسوا المشاكل التي تواجهها[3].

وبعد نقاشات خرج مجلس بعدة قرارات حيث وضعت الثقة في فرحات عباس مجددا ليتولى زمام سلطة الرئاسة[4].

اما على الصعيد السياسي فقد اوكل المجلس الوطني للثورة إلى الحكومة المؤقتة ما يلي:

- ❖ انشاء هيئة الاركان عامة
- ❖ ازالة وزارة القوات مسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب (CIG) ستكون من كريم وبوصوف وبن طوبال

---

[1] رابح لونيسي ،الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، المرجع السابق، ص 48.

[2] محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر معاصر، ج 3،المرجع السابق ،ص 188.

[3] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19م و 20م، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962م، ج3 ، دار الغرب، الجزائر، 2010، ص 129.

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص 257.

❖ تولي تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق استفتاء تنظمه الامم المتحددة وتشويق عليه او التفاوض مع فرنسا[1]

وعل اثر ختام جلسات المؤتمر بتاريخ 18 جانفي 1960م، وتجديد الثقة بالحكومة المؤقتة عقدت هذه الأخيرة جلسة عمل 27-31 جانفي 1960م خصصت لإعادة تنظيم أجهزتها، وعينت هواري بومدين مسؤلا عن قيادة الجيش، والذي اصدر مجموعة من التعليمات والأوامر الإدارية وهي تبرر نفس المشكلات التي كان بجانبهما جيش التحرير تم تعيين ثلاث نواب لمشاركة بومدين قي قيادة وهيكلة هم: سليمان، منجلي، عز الدين [2].

ولقد كانت بداية النزاع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان بعد نجاح هذه الأخيرة في مهمتها، وإبراز قدرتها التي تمثيل تقي توحيد الجيش نحت سلطة واحدة، وهي بذلك تحول جهاز كاملا عن الميدان الحقيقي للحرب ثلاثة وعشرون (23) فليقا تربط بالحدود، أي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه تفوقه وسيادته[3].

كما اعطى بومدين* كل وقته لتدريب الجيش واعداده إعدادا عصريا ودراسة خرائط العسكرية ومركز على تجنيد شباب خاصة المثقفين لخوض معارك وتحطيم خطي شال و موريس[4]

---

[1]Mouhamed Harbi, Le FLN mirageet réalité, des origines à la, pisedu pouvoir 1945-1962, NAQEENAL , Alger, 1993, p 250 .

[2]عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 82-83.

[3] على كافي، المصدر السابق، ص 258

* ولد في 23 أوت 1932بمشتة بني علال قالمة، درس في مدرسة ابتدائية فرنسية وفي نفس الوقت مدرسة قرآنية، كما درس في جامع الأزهر بالقاهرة، انضم إلى الثورة 1955م أصبح قائد للولاية الخامسة 1957م برتبة عقيد، عين 1958 قائد الأركان في غرب بالبلاد 1960 أصبح قائد الأركان العامة، أنظر:

Achour cherfis dictionnaire de la révolution Algérienne, carba écition, 2002, p123.

[4] عمار بومايدة، بومدين و الآخرون، دار معرفة، الجزائر، 2008، ص 20.

وكان الخلاف بين الجانبين هيئة الاركان والحكومة المؤقتة يعود إلى :

- السلطة على الولايات ومضاعفة قوات جيش الحدود و تجنيد الطلبة والاطباء، اضافة إلى تجنيد أعداد كبيرة من اللاجئين على السلاح دون موافقة اللجنة الوزارية[1]
- اتفاقيات أيفيان التي رأتها هيئة الأركان رأتها حسب رأرها أن تأسيسها نظام استعماري جديد بعد الاستقلال [2]، ويعود السبب الرئيسي والمباشر في تفجير هذه الأزمة، حادث الطائرة الفرنسية التي أسقطت يوم 01 جانفي 1961م على الحدود التونسية، وثم اسر طيارها في التراب التونسي[3]واتهمته بالتجسس وتحت ضغط الحكومة التونسية طلبت الحكومة المؤقتة تسليم الأسير إلى الحكومة التونسية غير أن بومدين وزملاءه في الاركان وفضوا ذلك، لكن التونسيين أسرو على تسليم الطيار مهددين بالتدخل مبدأ الجيش التحرير وقطع التموين عنه.

ومن هذا المنطلق قررت حكومة مؤقتة برئاسة فرحات عباس بأمر هواري بومدين تلبية طلب الحكومة التونسية، فرأت هيئة الأركان العامة في هذا القرار استسلام، فقرر قائدها في 15 جويلية 1961م تقديم استقالته إلى رئيس الحكومة فرحات[4].

وبعد تقديم الاستقالة إلى رئيس الحكومة، قرر العقيد هواري بومدين والرائد ان منجلي و سليمان الخروج إلى المانيا حيث أجروا لقاءات مع بوداود احمد العناصر البارزة

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 487.

[2] عبد الحميد إبراهيم، في أصل المأساة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربي، لبنان، 2001، ص 56.

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 449.

[4] محمد زروال، اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الاولى نموذجا)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007، ص 54.

في اتحادية الجبهة بفرنسا، كما قاموا بإرسال رسالة زعماء الخمسة المسجونين لإطلاعهم على الوضع ثم دخلوا المغرب[1].

وأصبحت اللجنة الوزارية تبحث عن بديل لقيادة الهيئة، ووجهت أنظارها إلى الرائد موسى بن أحمد، ويعد من المكلفين بتسيير هيئة الأركان بالنيابة، لكن بومدين وجماعته لم يقبلو به ، وفي 27 سبتمبر 1961 أعطى رئيس الحكومة المؤقتة تعليمات إلى قادة الولايات في الداخل بعد إجراء اتصالات مع هيئة أركان السابقة التي تزعمها بومدين، كما أنهم هيئة الأركان بعرقلة العمل العسكري وعداوتها لسلام الجزائر[2].

ولعل أهم نتيجة قد ترتبت عن استقالة هيئة الأركان العامة هو ذلك الصدى الواسع الذي أحدثته في أوساط جيش التحرير الوطني وبالتالي تم دعوة المجلس الوطني للثورة إلى عقد إجتماع بعد أقل من شهر من ذلك[3]، وأما بالنسبة لدعوى المجلس الوطني للثورة إلى عقد اجتماع فقد تقرر بالفعل حيث تم تحديد الدورة الرابعة في ما بين 29 الي 17 أوت 1961م بطرابلس وقد عالجت هذه الدورة مشكلتين بحضور اعضاء هيئة أركان وذلك الحكومة المؤقتة ما يلي:

الأولى: الأزمة القائمة بين هيئة الأركان وحكومة المؤقتة

الثانية : استئناف المفاوضات[4]

وبعد نقاشات وحوارات حادة جرت بينهم صادق اعضاء المجلس على قرارات يمكن حصرها في :

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 500.

[2] مصطفى الهشماوي، المرجع السابق، ص 145.

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 450.

[4] مصطفى الهشماوي، المرجع السابق ، ص 191.

ابعاد فرحات عباس عن رئاسة الحكومة، وتعيين يوسف بن خدة* مكانه وإدخال تعديلات على تشكيلة الحكومة المؤقتة السابقة[1]

ومن القرارات المهمة كذلك في هذه الدورة تلك التي تتعلق بميدان الكفاح فقد صادق المجلس على قرارات تخص على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ودفع مستواها النضالي وتدعيم اجهزة الإطارات السياسية والاجتماعية[2]

* ولد سنة 1922م، متحصل على شهادة دكتوره في الصيدلة، كان عمومي اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، إلتحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن 13 ماي 1955 ، عين عضو في الحكومة المؤقتة الأولى بمنصب وزير الشؤون الاجتماعية وعين رئيس للحكومة المؤقتة الثانية 1961م، أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد صالح، موقم للنشر، الجزائر، 2006، ص 187.

[1] عبد القادر بولسان، الحكومات الجزائرية، 1962-2006، دار هومة، الجزائر، د س ، ص 18

[2] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 431.

المبحث الثالث : الحكومة المؤقتة والاستقلال:

من خلال القرارات التي أقرها المجلس الوطني للثورة في دورته الرابعة، اعطت الحكومة المؤقتة برئاسة بن خدة أولوية لاستئناف المفاوضات الجزائرية – الفرنسية التي علقت عقب لقاء لوقران في شهر جويلية 1961م ،ولكنها تمت على مرحلتين وتميزت المرحلة الاولى من المفاوضات بالاتصالات السرية العديدة بين ممثلي الحكومتين[1].

ويمكن حصر أهم هذه اللقاءات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية و الفرنسية:

– لقاء الأول في مدينة بال بسويسرا يومي 28 و 29 أكتوبر 1961م

– ثم اللقاء بال الثاني يوم 9 نوفمبر 1961م للوصول إلى اتفاق مبدئي في محادثات لي لوس الذي يرأسه كريم بلقاسم والفرنسي برئاسة جوكس وتم تطرق فيه النقاط التالية: [2]

- ❖ الاستقلال
- ❖ وحدة التراب الوطني بما فيها الصحراء
- ❖ وحدةالشعب الجزائري[3]

وعند هذه المرحلة من المفاوضات إجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة استثنائية بطرابلس من 22 الى 27 فيفري 1962م ، لدراسة مشروع اتفاقيات ايفيان قبل التوقيع عليها.[4]

و بعد نقاشات دامت اثنتا عشر يوما تقرر توقيع وثيقة اتفاقيات ايفيان يوم 18 مارس 1962م، و نصت الوثيقة على وقف اطلاق النار يوم 19 مارس 1962،و كذلك

---

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 465.

[2] عمورة عمار ، المرجع السابق، ص 207–208.

[3] المرجع نفسه ، ص 208.

[4] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 321.

بمقتضى هذه الاتفاقيات تم اطلاق سراح جميع المعتقلين, والافراج عن السجناء الخمسة* يوم 21 مارس 1962م.[1]

لقد انتقدت هيئة الاركان العامة توقيع الحكومة المؤقتة لاتفاقيات أيفيان لأنها كانت ترمي في النظر القيادة نظاما استعماريا جديدا بعد الاستقلال[2]

وبعد هذه التطورات دخلت الجزائر الى مرحلة جديدة و هي مرحلة انتقالية لتنظيم البلاد وذلك من خلال تشكيل هيئة التنفيذية المؤقتة (l'exécutif provisoire).[3]

مهمتها تسيير شؤون العامة خلال المرحلة الانتقالية بين تاريخ وقف اطلاق النار وتاريخ تنظيم ألاستفتائي في 1 جويلية 1962م[4].

وبدأت تشتغل يوم 13 أفريل 1962م، تحت رئاسة عبد الرحمان فارس الذي عين بعد موافقة الحكومة، وتم تعيين أعضاءها من تسعة (9) جزائريين، وثلاثة (2) فرنسيين[5]. وتلخصت مهامها في :

- ❖ تنسيق أعمالها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- ❖ تنسيق أعمالها مع قيادة الاركان العامة.
- ❖ تنسيق أعمالها مع قيادات الولايات الستة[1].

---

* حسين ايت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، رابح بطاط، محمد خيضر.

[1] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1954-1962، (سنوات الحسم والخلاص)، المرجع السابق، ص 464.

[2] عبد الحميد ابراهيم, المرجع السابق, ص 57.

[3] محمد عباس, رواد الوطنية.., المرجع السابق,250.

[4] عبد الحميد ابراهيم، المرجع السابق، ص 57.

[5] يحي بوعزيز، الهيئة التنفيذية المؤقتة اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص81.

لكن الحدث الهام الذي ميز المرحلة الانتقالية ظهور أزمة من جديد بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، حيث أن أعضاء هذه الاخيرة كانوا يعتبرون أنفسهم المسؤولين المؤهلين عن جيش التحرير الوطني الموجود على الحدود الشرقية والغربية والذي كان يصل تعداده الى 24000 رجل في عام 1962م، لكن أعضاء قيادة الأركان لم يكتفوا بالاعتبار أن العسكرية وحدها بل كانوا يريدون الذهاب الى أبعد من ذلك[2].

فحاولوا البحث عن تحالف، كما بدأ بومدين ببحث عن تحالف مع قادة المسجونين في فرنسا غير أن محاولة فشلت وفي الأخير تمكن بومدين من اتصال بابن بلة ليتفاوض معه من أجل الانضمام إلى مجموعة أركان العامة من أجل حل أزمة بين طرفين، وقد اقترحت قيادة الأركان من أجل ذلك إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني منفصل عن الحكومة المؤقتة وإعداد برنامج سياسي[3].

وعلى اثر هذا تلقى مكتب الوطني للثورة الجزائرية رسالة من الحكومة المؤقتة تتضمن طلبا بدعوة المجلس الى الاجتماع فرفض ذلك , بحجة أن الطلب لم يكن مرفوق بمشروع جدول أعمال كما ينص على ذلك قانون داخلي فأعادت الحكومة الكرة فاستجابة المكتب لا نه وحد نفسه مضطر لذلك[4].

وبالفعل انعقدت أخر دورة للمجلس الوطني للثورة في مدينة طرابلس من 27 ماي الى غاية 4 جوان 1962م , وتم تكليف لجنة وزارية من أجل الإعداد لهذا[5].

---

[1] محمود الواعي، مهام جبهة وجيش التحرير الوطني اثناء المرحلة الانتقالية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 187.

[2] عبد الحميد ابراهيم، المرجع السابق ، ص 62.

[3] بلفريدي جمال، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية و الغربية 1958-1962م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 138.

[4] محمد عباس، فصول من ملحمة التحرير فرسان الحرية، ج9، دارة الهومة، الجزائر، 2013، ص 533.

[5] محمد زروال، المرجع السابق، ص 56.

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر نفطين هما :

- ❖ مناقشة و اثراء مشروع برنامج طرابلس ومصادقة عليه.
- ❖ تعيين قيادة جديدة لتسليم مقاليد الحكم في الجزائر والتي عرفت باسم "المكتب السياسي"[1].

وقد صادق المجلس الوطني بالاجماع على هذا الميثاق و الذي كان من أهم بنوده :

أولا : اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة

ثانيا : تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب جبهة التحرير الوطني , وتبني سياسة الحزب الواحد ورفض التعددية الحزبية .

ثالثا : تغير اسم جيش التحرير الوطني الى الجيش الوطني الشعبي[2].

وكان البند الثاني من جدول أعمال المؤتمر , أصعب بكثير من البند الاول , نظرا الانقسام الآراء,حول اختيار الشخصيات القيادية التي ستتولى تنفيذ برنامج طرابلس[3].

وأما مسألة انتخاب قيادة جديدة فكان صعب جدا فقد ظهر في الافق تياران , فقد اقترح بن بلة قائمة تضم سبعة أسماء وهم السجناء الخمس بالإضافة الى محمدي السعيد والحاج بن علال .وفي مقابل ذلك اقترح كريم بلقاسم قائمة تضم تسع اسماء و هم سجناء الخمسة بالإضافة إلى الباءات الثلاثة معهم سعد دحلب[4] .

---

[1] محمد عباس، ثوار عظماء...،المرجع السابق، ص 285.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المرجع السابق، ص 261.

[3] المرجع نفسه، ص 261

[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1962، ج3، المرجع السابق، ص 278.

وبعد مشاورات قامت بها لجنة عينها المجلس , تبين أن قائمة بن بلة تحمي بتأييد 33 عضو مقابل 31 صوت لقائمة كريم بلقاسم , ومن عملية التصويت هذه سادت الفوضى والغموض[1]،ومن خلال الخلاف الكبير وقع بين مؤتمرين أدى إلى توجه كل طرف في طريق، من خلال قول العقيد اعزورن محمد "و أذكر أنني كنت بمكتبي في إدارة العثة عندها انتقص المؤتمر و تفرق المؤتمرون، فمنهم من جاء الى بعثة ومنهم من أخذ يستعد للدخول إلى تونس، ومنها الجزائر،ومنهم من خرج في نزهة الى نواحي المدينة"[2].

وأما تعثر أشغال هذه الدورة وعجز المجلس عن تعين مكتب سياسي ، انسحب بن خدة من الاجتماع إلى تونس في ليلة 6الى 7 جوان 1962 م لاستئناف و التخضير الاستفتاء تقرير المصير[3].

وفي الفاتح جويلية 1962 م، في هدوء تام جرى الاستفتاء بطرح السؤال التالي "هل نريد ان تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا ضمن شروط محددة في اعلان 19 مارس 1962 م ؟"[4].

كان الجواب "نعم" بنسبة تزيد عن 99% من المصوتين، لم يشارك 10% من المجلسين , بمعنى أن صوت الشعب الجزائري كان بالإجماع على الاستقلال وفي 3

---

[1] رابح لونيسي ،المرجع السابق ، ص 60.

[2] محمد صالح الصديق ،رحلة في أعماق الثورة مع العقيد اعزورن محمد (بريووش) ،دار هومة ،الجزائر ،2002، ص 167.

[3] زهير احدادن، المرجع السابق ، ص96.

[4]أوليفي لونغ، الملف السري –اتفاقيات ايفيان –مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، أوذانية خليل ،ديوان المطبوعات الجامعية , دم ، 2012،ص169.

جويلية اعترفت فرنسا رسميا بالاستقلال الجزائر، دخل جيش التحرير الوطني في مواكب محتفلا بشوارع العاصمة[1].

[1] المرجع نفسه ،ص 169.

مفهوم التمويل :

نعني بالتمويل تلك الأموال التي كانت تجمع أثناء الثورة وحتى قبل 1954م لتصرف في عدة مجالات متعلقة بالعملية التحريرية.

ويعد المال من أهم العوامل انتصار الثورة الجزائرية لان كل الجوانب الأخرى متوقفة عليه، و كان الاهتمام بقضية الأموال من الأمور الأساسية، والتي بمجرد اندلاع الثورة طرح اشكال التمويل : من اين سنمولها ؟[1]

[1] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962م، المؤسسة الوطنية للفنون، جزائر،2013 ،ص 28 .

المبحث الأول : التمويل الداخلي

ففي سنة 1954م كان تمويل حركة انتصار الحريات الدمقراطية يتم باشراف جناحين المركزيين و المصاليين, وعند اندلاع الثورة اطلقة جبهة التحرير بمزانية بسيطة تقارب واحد مليون فرنك قديم، و لمواجهة متطلبات الثورة في بدايتها تم وضع قواعد و تنظيمات مختصة في التمويل تحت اشراف مناضلين من أمثال محمود عبدون،و صديق اتامزالي، ثم بعد ذلك أصبحت ادارة التمويل تحت اشراف محمود الشريف ثم أحمد فرنسيس، ثم يوسف بن خدة، و قد وضعت لجنة التنسيق و التنفيذ و بعدها الحكومة المؤقتة برنامجا خامسا بالتمويل.[1]

وقد كانت مصادر هذا الأخير تتم على مستويين داخلي و خارجي.

يتم التمويل على المستوى الداخلي من خلال الشعب الجزائري، و يعد هو الممول الأساسي لاحتياجات جبهة التحرير الوطني، منذ تفجير الثورة و قد أقبل الشعب على هذه العملية تلقائيا، بإقامة فروع لجمع الاموال وايصالها الى مراكز القيادة بالمناطق العسكرية.[2]

وقد كان النظام يحصل على التمويل من عدة مصادر يمكن أن نذكر منها :

الاشتراكات :

والتي كانت عبارة عن مساهمة تؤدى بانتظام و موزعة بطريقة متفاوتة حسب المناطق والولايات.[3]

---

[1] بوبكر حفظ الله ،المرجع السابق، ص 28

[2] بوعلام بن حمودة ،الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954... ،المرجع السابق، ص324

[3] لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعةشاهد على اغتيال الثورة ، دار الأمة، الجزائر، 2014،ص 100

فهي عبارة عن مبلغ مالي يقدمه المواطن إلى النظام شهريا وتختلف قيمة النقدية باختلاف الناس، و طبقاتهم وأحوالهم، فالمواطن كان يقدم مبلغا ماليا لا يتعدى 10 في المئة من مرتبة الشهري، فالذي كان راتبه مثلا 40.000 فرنك قديم يدفع مبلغ 4.000 فرنك قديم كثمن رمزي،لأنه كان واجب على كل جزائري.[1]

الزكاة :

كانت تؤخذ طبقا لقواعد الشريعة الاسلامية و الفقه الاسلامي، عن المواشي و الأموال المنقولة و العقارية، بحيث كان يدفع الى النظام العشر من زكاة الأموال و المواشي و الحبوب تجمع بواسطة لجان المدينة و تدفع مقابل وصل رسمي.[2]

الغرامات :

حسب نظام الداخلي لجيش التحرير والجبهة كانت تفرض غرامات مالية على المخالفين لنظام الثورة و على المجرمين حسب درجة المخالفات أو الجرم وكانت المحاكم أو المجالس الشعبية هي التي تحدد القيمة المالية لهذه الغرامات الى جانب الجزاءات التي تفرض على المذنبين الذين ارتكبوا أخطاء[3]، ويتم تحديدها حسب درجة المخالفة وتدخل مقابل وصل رسمي صادر عن السلطة الحاكمة، وفي فرنسا و الجزائر وضع نظاما خاصا يفرض غرامات على مرتكبي الأخطاء، وهذه الغرامات تفرض على المدخنيين ورواد المقاهي الفرنسية والحانات ومناطق لعب القمار وبيوت الفساد ونتهاك حرمة شهر

[1] بوبكر حفظ الله، المرجع سابق، ص 33، 34.

[2] أحسن بومال، أدوات التجنيد و التعبئة جماهيرية أثناء الثورة 1954 – 1956م، دار المعرفة،جزائر ،2010، ص 336.

[3] لخضر بورقعة, المصدر السابق, ص 101.

رمضان و الذين يقيمون حفلات الزفاف دون ترخيص، ومع ذلك كانت الغرامات تدفع للثورة.[1]

الضرائب :

كانت الضرائب شبه الزامية على كل الجزائريين في الداخل أو الخارج وهذه الضرائب تكون على الأموال والعقارات وممارسة التجارة وفق جداول وحسابات مدروسة من قبل مجلس قيادة المنطقة او الولاية، وتعد مصدر أساسيا للأموال وتفرض على أصحاب المواشي والمحاصيل الزراعية، وقد تم تدعيمها بعدة ضرائب أخرى تفرض على أصحاب السيارات والاستهلاك في المقاهي التي تدفع للمحاكم جبهة التحرير الوطني وعلى عقود الملكية والزواج وعلى الجزائريين العاديين من فرنسا، وبالرغم من هذه المساهمات تبقى العائدات المالية قليلة خاصة أن معظم الشعب الجزائري يعاني الفقر ناهيك على الضرائب التي كانت تفرضها أيضا القوات الفرنسية.[2]

كانت الضرائب جبايتها سنوية على كل الجزائريين في الداخل والخارج وتفرض على بعض الأغنياء والتجار وعلى كل من يشتري أرضا او عقارا من معمر وتصل هذه الضريبة الى نسبة 20 في المئة من قيمة الملك.[3]

التبرعات :

وتتمثل في المواد الغذائية واللباس والأدوية والحبوب والتمر والمواشي والاجهزة المختلفة،[1] وهذا دون تحديد مقدارها، أو نوعيتها أو زمانها، وانما كانت تترك للمبادرات الفردية حسب استطاعة المواطنين.[2]

---

[1] بوبكر حفظ الله, المرجع السابق, ص 36.

[2] المرجع نفسه، ص 36– 37 .

[3] أحسن بومالي, المرجع السابق, ص 337.

اضافة الى هذا هناك مواد أخرى، مثل رهن بن بولعيد قسما من ممتلكاته لفائدة جبهة التحرير الوطني و فعل ديدوش مراد نفس الشئ بميراثه، وكذلك الغنائم التي كان يغنمها جيش التحرير أثناء الاشتباكات و مصادرة اموال بعض المعمرين.[3]

وكانت هذه المداخيل تصرف على الوجه التالي :

1- التموين : من موارد غذائية، لباس أحذية، أدوات للمصالح المختلفة.

2- منح : عائلات الشهداء، المعتقلين وعائلات المعوزين.

3- صرف مرتبات تكليف النقل والايواء والاقامة.

4- مساعدات القسمات و النواحي ذات الدخل الضعيف في ميزانية المنطقة.

وكان المرشد أو المحافظ السياسي هو الذي يجمع الأموال الواردة من المدن ومسؤول الملية على مستوى الدوار، وكل المبالغ كانت تسجل في دفاتر المدخولات ويصرح بها في تقارير الشهرية التي ترفع إلى المجلس الشعبيي عبر الأقسام والنواحي الى قيادة المنطقة تدفع المبالغ لاحتياجات مصالح الثورة، لشراء المؤونة والأدوات التي يحتاجها الجيش في كل قسم أو ناحية.[4]

وهكذا كانت الثورة تتمول من المواطنين بتبرعاتهم و التي يتحصل عليها النظام ويسلم أصحابها وصول رسمية وتضبط حساباتها في تقارير تراقب من طرف المسؤولين في الأقسام و النواحي.

---

[1] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 102.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 336.

[3] محمد حربي، المصدرالسابق،ص 73.

[4] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 337.

المبحث الثاني : التمويل الخارجي

مع انطلاقة الثورة التحررية الجزائرية تكون قد اكتملت حلقت النضال الوحدوي في المغرب العربي ضد الوجود الاستعماري الامبريالي، لتتقاطع في أهدافها الوطنية مع الأهداف القومية لحركة التحرير العربي في المشرق، ومن ثم مع الأهداف الانسانية لحركات التحرير الأخرى فثي العالم وقد كان لدول المغرب العربي دورا كبيرا في دعم الثورة الجزائرية سواء كان دعما شعبيا أو حكوميا .

❖ الدعم التونسي للثورة الجزائرية:

إن الدعم العسكري واللوجيستيكي الذي قدمته الدولة التونسية الفتية للثورة الجزائرية تمثل في :

قيام شاحنات عسكرية ووسائل النقل العسكري التونسي في الفترة الواقعة يبين شهري ماي وديسمبر من سنة 1956 بمهمة نقل العتاد القادم من مصر عبر طرابلس من مدينة(مدنين) إلى الأماكن المخصصة لمها في تونس.

كان السلاح القادم من المشرق العربي يخزن في ثكنة (الحرس الوطني) قبل نقله إلى المراكز العسكرية الحدودية بواسطة شاحنات الحرس الوطني في الدرجة الأولى، وشاحنات الجيش الوطني التونسي في الدرجة الثانية.

إيواء السلطات التونسية للعديد من الوحدات العسكرية الجزائرية وتزويدها بالسلاح[1]

[1] عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د س ، ص 64.

لكن وبعد إمتلاك جبهة التحرير الوطني لأسطول عسكري خاص بها و أصبحت تتوالى مهمة النقل بنفسها تحولت مهمة الحرس الوطني التونسي إلى حماية الأسطول الجزائري وتسهيل المرور والتنقل.

رغم قلة الدعم المادي التونسي للجزائر إلا أن تونس لم تسلم من غضب السلطات الفرنسية التي إتهمتها بدعمها عسكريا للثورة الجزائرية، وبررت هزائمها بالإعانة التونسية[1].

وانتقاما لهذا الموقف راحت فرنسا تدمر القوى والمداشر وتقوم بأعمال وحشية، ومن أبرزها "احداث ساقية سيدي يوسف " في 8 فبراير 1958، حيث بررت فرنسا إعتدائها هذا بحق متابعة المتمردين عن إرادتها من الجزائريين في التراب التونسي[2].

لعبت الحدود المغربية دورا ملموسا في عمليات إمداد الثورة بالأسلحة لا تقل أهمية عن الحدود الشرقية وقد تجلى ذلك في :

❖ الدعم المغربي للثورة الجزائرية:

من الطرق والوسائل الناجحة في تهريب الأسلحة عبر التراب المغربي إستعمال صناديق الخضر والفواكه فبعد تفرغها من الداخل تملئ بالذخيرة الحربية وكذلك الأواني الفخارية التي تخصر في مدينة فاس وتملأ بالذخيرة، ومنها تدخل التراب الجزائري، هذا إلى جانب خزانات وقود السيارات التي كانت شحن هي الأخرى بالأسلحة وتمر عبر الحدود الغربية إلى الجزائر، ويعود مصدر شراء هذه الذخيرة بالدرجة الأولى إلى مساهمة الجزائر بين في الاشتراك داخل وخارج الوطن إبان الثورة التحررية[3].

---

[1] عمار بن سلطان و آخرون، المرجع السابق، ص 65.

[2] محمد الميلي، موافق جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 105.

[3] مريم مغير، مرافق الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 171.

وفي فترة الكفاح المسلح المشترك مع المقاومة المغربية سنة 1955 استفادت الجزائر من الإمدادات العسكرية الآتية من المشرق العربي عبر الموانئ المغربية مستغلين بذلك التساهل الإسباني معهم حيث وصلت عدة شحنات من الاسلحة، وذلك كله بفضل نشاط قادة الثورة في المشرق العربي حيث تمكنوا من الخصول على الدعم المصري في مجال السلاح لتكون شحنة السلاح الأولى في 1955 (ثلثي الاسلحة مخصص للثورة الجزائرية وثلث الآخر للمقاومة المغربية)[1].

❖ الدعم الليبي للثورة الجزائرية:

عند اندلاع الثورة الجزائرية شرع بعض اعيان الشعب الليبي بمنطقة طرابلس في اتصالات سرية مع ممثل الثورة الجزائرية بليبيا أحمد بن بلة فلما علموا منه أن الثورة الجزائرية في حاجة ماسة إلى مساعدات مادية وكذا إلى الاسلحة انطلاق هؤلاء في اتصالات أولية فيما بينهم يجمعون الأموال والتبرعات في سرية تامة وقدموها إلى بن بلة[2].

ثم تأسست لجنة "جمع التبرعات لجيش التحرير الجزائري" وكانت تمارس نشاطاتها من خلال تنظيم تجمعات شعبية ومعارض ومحاضرات وندوات علمية تقوم بجمع الأموال والتبرعات وتكوين صندوق مالي خاص بتلك التبرعات وكان الأمين العام هو الحاج الهادي المشريفي[3].

وكذلك من أهم انشطة اللجنة " أسبوع الجزائر" وفكرة هذا الأسبوع طرحت في المؤتمر الثاني للدول الافريقية والاسيوية الذي انعقد بالقاهرة 26 ديسمبر 1957 والذي

---

[1] أبو بكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 237.

[2] محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954– 1962، دار قرطبة، الجزائر، 2012ص، 92.

[3] المرجع نفسه، ص 93.

كان من بين قرارته التأييد المادي وبذلك بتخصيص أسبوع أو ثلاثة أيام على الأقل لجمع التبرعات كما دعا إلى خصم نسبة معينة من مرتبات موظفي الحكومة والمؤسسات العلمية[1]

كما اقام أحمد بن بلة بالانتقال إلى طرابلس الغرب واستلام مبلغ خمسة ألاف جنيه إضافية لتوفير أكبر كمية من السلاح، وإعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر على مرحلتين، الأولى من الحدود لليبية إلى منطقة التخزين داخل تونس والمرحلة الثانية من تونس إلى الأوراس مرورا بمنطقة الكاف[2].

❖ الدعم المصري للثورة الجزائرية :

كان لبن بلة الدور البارز في اقناع المصريين بتقديم الدعم المادي للجزائر حيث ازداد نشاطه من خلال مكتب المغرب العربي بالقاهرة حيث كانت الاجتماعات تركز على مسألة الحصور على السلاح و سبل شرائها و كيفية نقلها الى تونس و الجزائر[3].

لم تبخل الحكومة المصرية ولا رئيسها عبد الناصر يوما على تدعيم الثورة الجزائرية ماديا و عسكريا منذ انطلاقتها حيث تم صرف كميات من الأسلحة الخفيفة من بنادق , رشاشات, قنابل يدوية كما تسلم قائد الثورة 5000 جنيه لتوفير كمية من السلاح و اعداد الأسلحة للتهريب الى الجزائر و أول شحنة أسلحة مصرية قدرت ب : 8000 جنيه كما كانت أول صفقة سلاح من أوروبا الشرقية بتمويل مصري بحوالي مليون دولار[4].

---

[1] محمد ودوع، المرجع السابق، ص 100.

[2] فتحتي الديب، جمال عبد الناضر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة ، د س، ص 58.

[3] طاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962،دار الأمة ، الجزائر، ص 326.

[4] فتحي الديب، المرجع السابق ص 289.

كانت السفن المصرية تقوم بإيصال الأسلحة والمؤونة الحربية الى الجزائر وأحيانا أخرى تضطر الى تأجير سفن أجنبية ومن أهم السفن المصرية التي قامت بعمليات التوصيل سفينة " الانتصار " وتضمنت هذه الشحنة كميات مختلفة من السلاح وكانت الشحنة الثانية على متن اليخت دينا بعد أن تم تأجيرها من طرف مصر[1].

❖ دعم المملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية :

اوردت جريدة " الأخبار " القاهرية في عددها الصادر يوم 29 يوليو 1956 الخبر التالي : الملك سعود يتبرع للجزائريين بمليون ريال والسعوديون يتبرعون بأكثر من 5 ملايين ريال في يوم واحد " أما جريدة " الأهرام " القاهرية فقد نشرت في عددها الصادر في نفس اليوم خبر يفيد أن لجانا خاصة تكونت في كل مدينة و قرية لجمع التبرعات و ذكر المراسل أن وزير الدولة " حسن سربتلي " قد تبرع بمبلغ 900 ألف ريال والشيخ " سالم بن محفوظ " بمائة الف ريال معالي الشيخ " محمد بن لادن " بمائة ألف ريال[2]

ونسبت الجريدة في ذات الخبر الى وكالة أنباء الشرق الأوسط من جدة أن مجموعة التبرعات الشعبية ليوم الجزائر بلغ في يوم واحد 5 ملايين و 276 ألف ريال يضاف اليه المليون ريال الذي أفتتح به الملك سعود الاكتتاب و من مظاهر الدعم المالي أيضا الذي كانت المملكة العربية السعودية تقدمه للثورة تخصيصها 250الف جنيه سنويا لدعم هذه الثورة حيث كان هذا المبلغ يصلها عن طريق جامعة الدول العربية[3]

---

[1] مريم صغير،المرجع السابق، ص 204.

[2] عمار بن سلطان وأخرون، المرجع السابق, ص 347.

[3] المرجع نفسه، ص 347.

❖ الدعم السوري للثورة الجزائرية :

تم تشكيل هيئة بالعاصمة السورية " دمشق " تمثل عملها في جمع تبرعات المالية و قد عرفت هذه الهيئة بجماعة أسبوع الجزائر و كانت تنظم سنويا لجمع المال وتموينات غذائية وطنية، ففي مارس 1957، تسلم الوفد الجزائري 180.000 ليرة سورية و49.130.132 دولار بصكوك موقعة من الرئيس السوري نفسه[1].

لقد وقفت سوريا الى جانب الثورة الجزائرية، رغم تكالب الدول المدعمة للعدو الصهيوني و استطاعت دعمها ماديا عن طريق وضع جزء كبير من أسلحتها تحت تصرف رجال جيش التحرير الوطني من خلال تشكيل لجنة عرفت " بلجنة السلاح " على غرار لجنة جماعة الأسبوع الجزائري[2].

وحتى تسهل الحكومة السورية عملية جلب الأسلحة وضمان ارسالها الى لجنة السلاح الجزائرية قامت بفتح حدودها مع العراق وهذا تأمين وصول الأسلحة[3].

❖ الدعم العراقي للثورة الجزائرية :

وصلت المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة العراقية منذ انتصار النظام الجمهوري الى غاية استقلال الجزائر حوالي 6 ملايين دينار عراقي كما أرسل العراق أيضا مواد غذائية الى جنب ألبسة متنوعة الى اللاجئين في تونس في جانفي 1960, قدرت ب 25 ألف دينار الى جانب الدعم الطبي حيث استلم جيش التحرير الوطني ما قيمته 900 كلغ من الأدوية مع سيارة اسعاف مجهزة[4]

---

[1] اسماعيل ديش, السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 85.

[2] مريم صغير،المرجع السابق، ص247.

[3] أحمد توفيق المدني، المصدر سابق، ص173.

[4] مريم صغير، المرجع السابق, ص 270.

جاء في رسالة بعث بها ممثل جبهة التحرير الجزائرية ببغداد عام 1959م، أن الحكومة العراقية أرسلت اعانة مالية قدرها 80 ألف دولار، كما تضمنت دعم الحكومة العراقية بمبلغ قدره 2500 مليون فرنك فرنسي سنويا كما خصصت 25 ألف جنيه استرليني يدفع للجامعة العربي كمساندة للقضية الجزائرية، بالإضافة الى تنظيم العراق لأسابيع جزائرية دوريا لجمع التبرعات للقضية الجزائرية[1]

النقل كان يتم مباشرة عن طريق الطائرات العراقية نزولا بليبيا بإشراف مباشرة من العراق الى الجزائر بالتنسيق مع السلطات الليبية المصرية و هكذا قدمت العراق للجزائر أدق الاسلحة و بمختلف أنواعها[2].

❖ دعم الدول الاشتراكية للثورة الجزائرية :

– الاتحاد السوفياتي : ان الدعم الذي قدم للثورة الجزائرية من قبل المعسكر الاشتراكي وخاصة الاتحاد السوفياتي كان ماديا بالدرجة الاولى و تمثل في الأسلحة, الأغذية, الأدوية, منح دراسية للطلاب الجزائريين.

– ألمانيا الشرقية : واحدة من دول المعسكر الاشتراكي التي لم تتأخر في تقديم مساعدات مادية كثيرة للثورة الجزائرية فمثلا قام اتحاد النقابات لألمانيا الشرقية بتقديم 30 مليون فرنك فرنسي قديم لصالح الثورة[3]

– المجر : من الدول التي كانت تؤلف المعسكر الاشتراكي نضمت هي الأخرى أياما وأسابيع تضامنية مع الشعب الجزائري لجمع التبرعات المالية لصالح الثورة ناهيك عن تقديم المساعدات الانسانية للاجئين الجزائريين.

---

[1] اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص95.

[2] المرجع نفسه، ص 96.

[3] طاهر جبلي، المرجع السابق،ص 388،391

– يوغزلافيا : مونت جبهة التحرير الوطني بسفن السلاح رغم أن بعضها لم تستطيع الوصول بسبب اعتراضها من قبل الفرنسيين مثل باخرة سلوفينيا لكن البواخر الاخرى استطاعت أن توصل حمولات الأسلحة الى داخل الجزائر[1]

– الصين الشعبية: تمثل الدعم المادي الصيني في تقديم مساعدات مالية و تجهيزات عسكرية مباشرة حيث وصلت قمة المساعدات المالية 12 مليون دولار ففي سنة 1959 م سلمت الصين لجبهة التحريري 2 مليون فرنك فرنسي، و بالتالي غطت الاعانات المادية الصينية بعض احتياجات الثورة و ذلك نتيجة للبعثات الى الصين التي جرت في 1959 حيث تضمن الوفد كل من يوسف بن خدة، أحمد توفيق المدني، للمشاركة في العيد الدستوري العاشر للثورة الصينية، وقد تحصل الوفد الجزائري على مساعدة مادية معتبرة لمصلحة اللاجئين الجزائريين.[2]

ومن هذا يمكننا القول ان قادة الثورة تمكنوا من إحداث، آليات لتمويل الثورة من خلال نظام جبائي موجها للشعب الجزائري، استطاعوا من خلاله جمع مساعدات معتبرة، وهذا فيما يخص التمويل الداخلي. أما التمويل الخارجي كان للدول الخارجية مساهمة جد هامة في نجاح الثورة، وتطوير أسلحتها كما ونوعا حيث مثلت نسبة الأسلحة التي حصل عليها جيش التحرير الوطني عن طريق التهريب 64% .

[1] طاهر جبلي، المرجع السابق،ص392،393.

[2] اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 139.

خاتمة

خاتمة

من خلال تناولنا لهذا الموضوع وذلك بناء على مختلف جوانبه التي رسمناها وفقة خطة وعليه خلصنا إلى النتائج التالية.

– أن قرار إندلاع الثورة كان وراءها خلفيات وتفجيرها صدر عن المنظمة الخاصة بعد مشاورات ونقاشات دامت عدة أشهر من خلال اجتماع لجنة 22، في 24 جوان 1954 و اجتماع الستة الذي ناقش فيه المجتمعون قضايا هامة و اتفقوا في النهاية على تفجير الثورة ، وانشاء جناحين الأول تحت إسم جبهة التحرير الوطني، والثاني جيش تحرير الوطني وكان هذا كتنظيم ثوري حدد من خلاله أهداف كفاح المسلح، وتحليل الاضواع الثورية وقدمت صورة واضحة للمعالم، وكذا تحديد وتعبئة العناصر الثورية والجماهير الثورية الوطنية، ويمكن القول أن هذا التنظيم نجح الى حد ما في توحيد الحركة الوطنية

– تمكن مؤتمر الصومام من دراسة 22 شهرا من الثورة ذلك من خلال مناقشة جدول الاعمال الذي إحتوى كل ما يتعلق بالثورة وقد انبثقتا عنه عدة قرارات تنظيمية وادارية ضبطت الثورة و نظمتها بشكل أحسن وقد حضر المؤتمر منه وبكل المناطق ما عدا منطقي الاوراس التي تعذر وصول وفدها، والجنوب التي أرسلت تقريرها للمؤتمر.

وبعد مؤتمر الصومام والتطور التنظيمي الإداري تأتي سنة1958، التي قررت فيها لجنة التنسيق تأسيس حكومة مؤقتة نتيجة ظروف داخلية وخارجية، وكان لها دور في إحداث تنظيمات في صفوف جيش التحرير الوطني عن طريق هيكلة وأحداث مؤسسات عسكرية، وتم إعلان عنها يوم 19 سبتمبر 1958 وعين فرحات عباس رئيسا للحكومة مؤقتة لكن هذه الأخيرة واجهت عديد من مشاكل خاصة محاولة الانقلاب التي قام بها العقداء ولتجاوز ذلك تم اتفاق عقد إجتماع العقداء العشر في 11 أوت 1959 والذي خلص في الأخير بتعيين مجلس وطني جديد والذي تميز بالقدرة على تنظيم والتسيير لضبط مسار الثورة.

كما أوكل مجلس الوطني للحكومة مؤقتة إنشاء هيئة الأركان عامة،ونتيجة خلاف بين هذين جناحين جعل جزائر تدخل مرحلة جديدة انتقالية لتنظيم البلاد من خلال تشكيل الهيئة التنفيذية برئاسة عبد الرحمان فاراس تميزت هذه المرحلة باقتراح هيئة الأركان إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني منفصل عن الحكومة المؤقتة من أجل حل الأزمة القائمة، لكن أمام عجز مجلس الوطني عين تعيين مكتب تم تحضير لاستفتاء ، تقرير المصير وإعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 و اعتراف فرنسا بإستقلال الجزائر في 5 جويلية 1962.

انطلقت الثورة الجزائرية بإمكانيات مادية محدودة وأحيانا معدومة، كما تنوعت مظاهر الدعم المالي من خارجي وداخلي وهذا الأخير تم وفق نظاما جبائيا وإقامة فروع بجمع الأموال و إيصالها إلى مراكز القيادة بالمناطق العسكرية وكان التنظيم المالي من مهام الرئيسة لقادة الثورة، ويعد الشعب الجزائري الممول الأساسي للثورة ذلك من خلال الاشتراكات و التي هي عبارة عن مبلغ مالي يقدمه المواطن شهريا تختلف قيمته بإختلاف طبقات الناس وأيضا الغرامات والتبرعات والهبات و الزكاة إضافة إلى الضرائب التي كانت شبه إلزامية على كل الجزائريين فهي مصدرا أساسيا لمواجهة متطلبات الثورة في تموينها من مواد غذائية ولباس وأيضا منح للعائلات المنكوبة والشهداء وكذا صرف تكاليف النقل والإيواء ورواتب جيش التحرير الوطني وكذلك حظيت الثورة الجزائرية بالتمويل من قبل الدول الخارجية وقد لعبت الدول الشقيقة دور جد هاما في تمويل الثورة من خلال إمدادها بالسلاح والمؤن وكذلك تأمين وصولها إلى الجزائر إن كانت قادمة من الدول المشرقية و الأوروبية.

كما لم تتواني دول المشرق العربي عن دعم الثورة بالأسلحة أو الأموال فقد كانت مصر على سبيل المثال تقوم بإرسال سفن محملة بالمؤنة كسيفنة " الانتصار" وتضطر في أحيان أخرى إلى إستجار سفن أجنبية للقيام بالمهمة إن تطلب الأمر ذلك.

الدول الإشتراكية أيضا كان لها نصيب في دعم الثورة التحريرية فالإتحاد السوفياتي على وجه الخصوص خص الثورة بإعانات مادية بالدرجة الأولى كالأسلحة والأدوية والأغذية وحتى منح دراسية للطلبة الجزائريين.

الملاحق

بيـــان فـــاتـح نـــوفـمـبـر 1954

"أيها الشعب الجزائري،

"أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

"أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة، والمناضل بصفة خاصة–نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الإنتهازية".

"فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية –بعد مراحل من الكفاح– قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية –في الواقع– هو خلق جميع الظروف الثورية بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الإستقلال والعمل. أما الأوضاع الخارجية فإن الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف أخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد. فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف أن تتحقق أبداً بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها قد إندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث. وهكذا، فإن

(1) عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 576 .

حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيء وهي محرومة من سند الرأي العام الضروري. لقد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الإستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز على أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة!

"أمام هذه الوضعية التي يخشي أن يصبح علاجها مستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

"وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلين عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الإستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية.

"ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا تتخلص من جميع التنازلات المحتملة، وتتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الإجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى إعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الإستقلال الوطني بواسطة:

1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

- المرجع نفسه، ص 577 .

2) إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2) تجمع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

"إنسجاما مع المبادىء الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

"ان جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها، يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

"إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق".

"وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتجديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة،

- المرجع نفسه ، ص 578 .

وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1) الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية، وتنكر التاريخ والجغرفيا واللغة والدين والعادات التي يتميز بها الشعب الجزائري.

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وأيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل :

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو إقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الإختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الإثنتين على أساس المساواة والإحترام المتبادل".

"أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته. إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو إنتصارك.

"أما نحن، العازمين على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك".

فاتح نوفمبر 1954
الأمانة الوطنية

- المرجع نفسه ، ص 579 .

قائمة أسماء قادة الولايات الستّة
حسب الترتيب التاريخي

الولاية الأولى:

- مصطفى بن بو العيد: من أكتوبر 1954 إلى مارس 1956
- خلاف داخل قيادة الولاية: من مارس 1956 إلى ديسمبر 1956
- عميود الشريف: من ديسمبر 1956 إلى ديسمبر 1957
- محمد العموري: من ديسمبر 1957 إلى أفريل 1958
- أحمد الوارزة: من أفريل 1958 إلى نوفمبر 1958
- الحاج الأخضر العيدي: من نوفمبر 1958 إلى جوان 1959
- مصطفى بن النوي: من جوان 1959 إلى ماي 1960
- علي منهاي: من ماي1960 إلى فيفري 1961
- الطاهر زبوني: من فيفري 1961 إلى يوليو 1962.

الولاية الثانية:

- مراد ديدوش: من أكتوبر 1954 إلى جانفي 1955
- يوسف زيعود: من جانفي 1955 إلى سبتمبر 1956
- الأخضر بن طوبال: من سبتمبر 1956 إلى يوليو 1957
- علي كافي: من يوليو 1957 إلى جوان 1959
- صالح بو بنيدر: من جوان 1959 إلى يوليو 1962.

الولاية الثالثة:

- بلقاسم كريم: من أكتوبر 1954 إلى يوليو 1957
- السعيد محمدي: من يوليو 1957 إلى ديسمبر 1957

- زهير إحدادن ، المرجع السابق ، ص 107 .

- العمري بن آيت حمودة: من ديسمبر 1957 إلى مارس 1959
- سلاف داخل قيادة الولاية بين محند واعاج و موح إلى أكتوبر 1959
- محند واعجاج: من أكتوبر 1959 إلى يوليو 1962 .

الولاية الرابعة

- رابح بيطاط: من أكتوبر 1954 إلى جانفي 1955
- عمر جمعة سويداني: من جانفي 1955 إلى أفريل 1956
- عمّار واعمر لاد: من أفريل 1956 إلى ديسمبر 1956
- سليمان دحيلس: من ديسمبر 1956 إلى ديسمبر 1957
- محمد بو قرة: من ديسمبر 1957 إلى ماي 1959
- صلاح زعموم: من ماي 1959 إلى يوليو 1960
- محمد بو غلامة: من يوليو 1960 إلى أوت 1961
- يوسف خطب: من أوت 1961 إلى يوليو 1962

الولاية الخامسة

- العربي بن مهيدي: من أكتوبر 1954 إلى ماي 1956
- عبد الحفيظ بو الصوف: من ماي 1956 إلى يوليو 1957
- محمد بو خروبة (هواري بو مدين): من يوليو 1957 إلى أكتوبر 1958
- بن علي بو كفة (لطفي): من أكتوبر 1958 إلى مارس 1960
- كمبو بو حجار (عثمان): من مارس 1960 إلى يوليو 1962

الولاية السادسة

- علي ملاح: من أوت 1956 إلى ماي 1957
- أحمد بن عبد الرزاق (الحواس): من ماي 1957 إلى مارس 1959
- الطيب حمللاي: من مارس 1959 إلى يوليو 1959
- خلت لي 1960

القاعدة الشرقية

- عمار بو قلاز: ديسمبر 1956 إلى أكتوبر 1958
- عواشرية: من أكتوبر 1958 إلى أفريل 1959

- المرجع نفسه ، ص 108 .

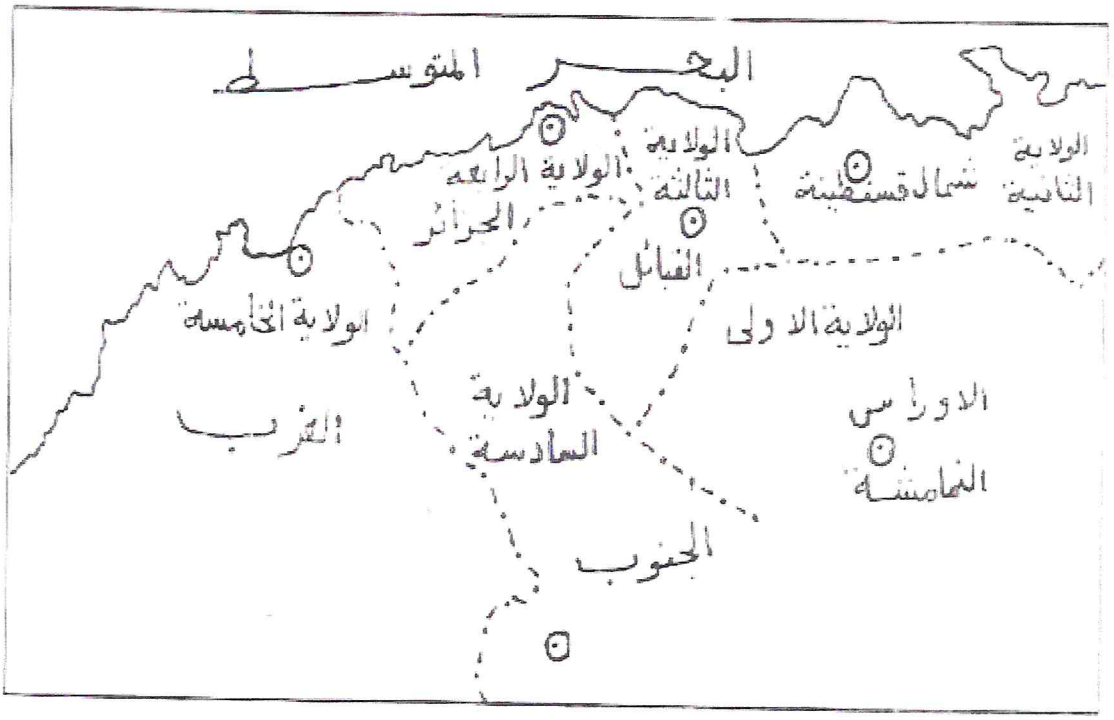

التقسيم الإداري للجزائر بعد مؤتمر الصومام

- صالح فركوس، المرجع السابق ،ص 265.

القيادة الثانية لجبهة التحرير الجزائري
أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (الأولى)

بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيذ (أولى) لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وهي تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1. عبان رمضان ..... مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج
2. بن يوسف بن خدة ..... مكلف بالإعلام والإتصال بالمنظمات
3. العربي بن مهيدي ..... مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن
4. سعد دحلب ..... مسؤول عن صحيفة "المجاهد" والدعاية
5. بلقاسم كريم ..... مكلف بالعمل العسكري

- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 581 .

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة ،

وتتكون هذه الحكومة من :

1- رئيس مجلس الحكومة .....فرحات عباس
2- نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة .....كريم بلقاسم
3- نائب رئيس الحكومة(في السجن).....أحمد بن بلة
4- وزراء الدولة(المسجونين في فرنسا).....حسين آيت أحمد
بيطاط رابح
محمد بوضياف
محمد خيضر
5- وزير الشؤون الخارجية .....محمد الأمين دباغين
6- وزير التسليح والتموين.....محمود الشريف
7- وزير الداخلية .....لخضر بن طوبال
8- وزير الاتصالات والاستخبارات .....عبد الحفيظ بوصوف
9- وزير شؤون شمال افريقيا ..... عبد الحميد مهري
10- وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.....أحمد فرنسيس
11- وزير الإعلام .....محمد يزيد
12- وزير الشؤون الاجتماعية .....بن يوسف بن خدة
13- وزير الشؤون الثقافية .....أحمد توفيق المدني
14- كتاب الدولة (المحاربون في الجبال).....الأمين خان
عمر أوصديق
مصطفى سطمبولي

- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 584، 585 .

أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 ، وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية أسماؤهم :

1-رئيس مجلس الحكومة ..... فرحات عباس
2-نائبه وزير الشؤون الخارجية .....كريم بالقاسم
3-نائب رئيس مجلس الحكومة(مسجون بفرنسا)....أحمد بن بلة.
4-وزير الدولة .....محمدي السعيد.
5-وزراء الدولة(المسجونين في فرنسا).....حسين آيت أحمد
رابح بيطاط
محمد بوضياف
محمد خيضر
6-وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية .....عبد الحميد مهري
7-وزير الاتصالات والاستخبارات .....عبد الحفيظ بوصوف
8-وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.....أحمد فرنسيس
9-وزير الإعلام .....محمد يزيد
10-وزير الداخلية .....لخضر بن طوبال

وكما يلاحظ فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم ، عبد لحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال.

ثم أن الحكومة المؤقتة عينت " قيادة الأركان العامة " التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب " وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين ، قايد أحمد ، علي منجلي .

- المرجع نفسه ، ص585 ، 586 .

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس ، وقرروا تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الآتية أسماؤهم :

1- رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية لشؤون الاقتصادية .....بن يوسف بن خدة
2- رئيس الحكومة وزير الداخلية .....كريم بلقاسم
3- نائب رئيس الحكومة (في السجن).....أحمد بن بلة
4- نائب رئيس الحكومة (في السجن).....محمد بوضياف
5-وزير الداخلية .....لخضر بن طوبال
6-وزير الدولة .....محمد سعيد
7-وزير الدولة(في السجن).....حسين آيت أحمد
8-وزير الدولة(في السجن).....رابح بيطاط
9-وزير الدولة(في السجن).....محمد خيضر
10-وزير الشؤون الخارجية .....سعد دحلب
11-وزير التسليح والاستخبارات .....عبد الحفيظ بوصوف
12-وزير الإعلام .....محمد يزيد

- المرجع نفسه ، ص587

نماذج من الأسلحة البيضاء والأسلحة النارية خلال الثورة التحريرية (1954، 1962م)[1]

[1] طاهر جبلي، المرجع السابق، ص 491.

السنة	المصدر	كمية الأسلحة	ملاحظة
1956	بعثة الثورة في ليبيا ومصر وأوروبا الوسطى	250 قطعة سلاح في الأسبوع	تدخل الجزائر
1956	بعثة الثورة في مصر وليبيا	60 قطعة في الأسبوع	تدخل الجزائر
1957	بعثة الثورة في مصر وليبيا	20000 قطعة سلاح	مخزنة في قواعد الثورة بتونس
1959	بعثة الثورة في ليبيا ومصر وأوروبا الوسطى	40000 قطعة سلاح	مخزنة في قواعد الثورة بتونس
1959	بعثة الثورة بألمانيا	8500 بندقية حربية منها فرنسية وأسبانية 2000 PM مسدس رشاش	وصلت الى الثوار في الجزائر عن طريق المغرب
1959	بعثة الثورة في الصين والفيتنام وروسيا	3000 بندقية حربية 5 ملايين خرطوشة	بلغت الى جيش التحرير في المغرب
1960	بعثة الثورة في ليبيا ومصر وأوروبا الوسطى	12000 إلى 14000 قطع سلاح	مخزنة في قواعد الثورة بتونس

جدول يبين دور بعثة الثورة بالخارج لتسليح جيش التحرير الوطني [1]

[1] طاهر جبلي، المرجع السابق، ص 480.

المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1. بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح الحياة، 1929-1979، ج1، دار القصبة الجزائر، دس.
2. دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
3. الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس و التاريخيين 1929-1962. ط خاصة، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
4. سعد الله أبو قاسم، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج4 ،ط1، دار الغرب، بيروت، 1996.
5. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
6. كافي علي، مذكرات على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، 1999.
7. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج3، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

ثانيا : المراجع

1. ابراهيم عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
2. احدادن زهير، المختصر في الثورة الجزائرية، مؤسسة إحدادن الجزائر، 2007.
3. إدريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة ودليل دولة أول نوفمبر 1954، ديوان مطبوعات الجامعية، جزائر، 2004.
4. أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1947-1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.

5. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، صانعو أول نوفمبر 1954 المواجهة الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008
6. بلقاسم بن محمد، نور الجزائر الإسلام والاستقلال الشهيد حسين برحال، دار الهدى، الجزائر، 2003.
7. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب، بيروت، 1997.
8. بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
9. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية1954-1962، ج3، دار الغرب، الجزائر، 2010.
10. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان مطبوعات الجامعية، د م، 2007.
11. بوعزيز يحي، الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات إفيان 18 مارس 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999.
12. بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية ديغول 1918-1962، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.
13. بورقعة لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الامة، الجزائر، 2014.
14. بومالي أحسن، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د س.
15. بومالي أحسن، ادوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
16. بومايدة عمار، بومدين والآخرون، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

17. بولسان عبد القادر، الحكومات الجزائرية 1962-2006، دار هومة، الجزائر، دس.
18. بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الاساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، د م، 2012.
19. تابليت علي، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2009
20. تبنو سلفي، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب الجزائر، 2013.
21. جبلي طاهر، الامداد السلاح خلال الثورة الجزائرية 1954_1962، دار الأمة، الجزائر، 2012
22. جيار هاشمي، مؤتمر الصومام، العقل المؤسس بحلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP، دم، دس.
23. جيلالي ساري ومحفوظ قداش، في مقاومة السياسة الجزائر في تاريخ 1900-1962، مؤسسة وطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
24. حربي محمد، الثورة الجزائرية في سنوات المخاض، تر: نجيب عياد صالح، موفم للنشر، جزائر، 2006.
25. حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962، مؤسسة وطنية للبحوث المطبعة، الجزائر، 2013.
26. خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة، 1930-1962، ديوان مطبوعات جامعية، الجزائر، د س.
27. خيضر إدريس، النحت في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، د م، 2005.
28. الديب فتحي، جمال عبد الناصر. وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، د س.
29. دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية، إتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 1999.

30. رخيلة عامر، لزهر بديدة وآخرون، كتاب مرجعي في الثورة التحريرية 1954، 1962 بإشراف العربي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
31. روبير شارل، تاريخ جزائر من انتفاضة إلى 1871 إلى اندلاع حرب تحرير 1954، ج2، دار أمة، الجزائر، 2013.
32. الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1989.
33. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعصار، ج3، دار الهومة، الجزائر، 2006.
34. زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجا) طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
35. سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد للثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة، د م، 2009.
36. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2011.
37. شرقي عاشور، معلمة الجزائر للقاموس الموسوعي، دار القصبة، الجزائر، 2009
38. الشريف محمد ولد حسن، عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى (من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر في 5 جويلية1962م ،دار القصبة، الجزائر، 2009.
39. الشريف محمد ولد حسن، من المقاومة إلى الحزب من أجل استقلال 1930-1962، دار القصبة، الجزائر، 2010.
40. صغير مريم، موافق الدول العربية في القصية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة الجزائر، 2009.
41. الصديق محمد صالح، أيام خالدة في حياة الجزائر، منشورات موفم، جزائر، 2007.
42. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة، 1954-1962،ط1، البصائر الحديد للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

43. طهريب فائق ومحمد سعيد، تاريخ العالم الحديث والمعاصر، شركة العربية المتحدة، مصر، 2007.
44. عادل محمودي، مصطلحات شخصيات تواريخ معلمية وخرائط، دار البدر، الجزائر،2010.
45. عباس محمد، ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2009.
46. العقون عبد الرحمان بن ابراهيم، مذكرات من وراء القضبان، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1959.
47. عسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية، دار الرائد، الجزائر، 2010.
48. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، القبة- الجزائر، 2002.
49. غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.
50. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين 418-1962، دار العلوم، الجزائر، 2002.
51. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، تر: محمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011.
52. لونيسي رابح، الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المغرب، الجزائر، 2000.
53. كشيدة عيسى، مهندسوا الثورة، منشورات الشهاب، د م، 2010.
54. الواعي محمودي، مهام جبهة وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية، منشورات متحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
55. ودوع محمد، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954، 1962، دار قرطبة، الجزائر،2012.

56. ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
57. محساس أحمد، الحركة الوطنية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.
58. الميلي محمد، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
59. هشماوي مصطفي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، جزائر، د ت.
60. يوسفي محمد، الجزائر في ظل مسيرة النضالية، المنظمة الخامة، تر: محمد الشريف بن حالي حسين، ط2، منشورات ثالة، جزائر، 2010.

باللغة الفرنسية:

- mouhamed harbi, le FLN mirage et réalité des organes a la pise du pouvoir 1945-1962, NAOE ENAL, Alger,1993.

- Achour Cherif, dictionnaire de la révolution Algérienne, carbra Edition, 2002.

ثالثا: الدوريات

1- المجلات

-جمال يحياوي، الظروف المحلية و الدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، محلة المصادر، عدد 5، الجزائر، 2001.

- محمد الصالح موصول، التنظيم الإداري، مجلة سرتا، العدد 4، الجزائر، دس .

– مصطفى هشماوي، تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، عدد165، جزائر 2009.

الرسائل الجامعية:

– أحمد منغور، موقف الرأي العام من ثورة الجزائرية 1954–1962، رسالة لنيل شهادة الماجستر في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة.

– عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي الاداري في الجزائر 1954–1962، اطروحة لنيل دكتوره، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.

– بالفريدي جمال، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958–1962، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 138.

الفهرس

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
مقدمة	أ
مدخل: خلفيات انطلاقة الثورة	6
الفصل الأول: التنظيم الاداري للثورة الجزائرية 1954-1956م	
المبحث الأول: جيهة وجيش التحرير الوطني 1954-1956م	15
المبحث الثاني: مؤتمر الصومام 1956-1958م وقراراته .	20
الفصل الثاني: تطور التنظيم الاداري متا بين 1958-1962م	
تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .	28
الحكومة المؤقتة الثانية وقيادة الاركان العامة.	33
الحكومة المؤقتة والاستقلال.	39
الفصل الثالث: التنظيم المالي للثورة الجزائرية 1954-1962م	
التمويل الداخلي.	47
التمويل الخارجي	51
خاتمة	60
قائمة الملاحق	64
قائمة المصادر والمراجع	78